

التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية

دراسة وصفية تحليلية لمسيرة التغير الاجتماعي

**الدكتور إبراهيم بن محمد المنصور آل عبدالله
قسم الاجتماع - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية**

مقدمة

تمر الحياة الاجتماعية والثقافية لأي مجتمع عبر مراحل من التغير والتبدل، فالتغير سنة من سنن الحياة الاجتماعية وصفة ملازمة للمجتمعات البشرية. وقد تناول القرآن الكريم ظاهرة التغير الاجتماعي في مواضع عدة منها قوله تعالى ﴿إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله وتلك الأيام نداولها بين الناس﴾، (سورة آل عمران - آية ١٤٠)، ومداولة الأيام بين الناس تعكس سنة التغير حيث يتقدم أقوام ويتخلف آخرون. والتغير سنة اجتماعية قائمة على التدافع والصراع بين المفاهيم والقيم وبين الحق والباطل، ويوضح ذلك قوله تعالى ﴿ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على العالمين﴾، (سورة البقرة - آية ٢٥١).

والتغير الاجتماعي ضرورة لبقاء المجتمعات واستمرارها حيث تواجه المجتمعات من خلال التغير احتياجات ومطالب أفرادها المتجددة والمتزايدة، وعن طريق التغير تحقق المجتمعات التكيف مع المتطلبات الجديدة وتحافظ على استقرارها وتوازنها، فمثلاً الزيادة السكانية مطلوب أن يواكبها زيادة في الإنتاج وتحسن في مستوى المعيشة حتى يحافظ المجتمع على توازنه واستقراره. والمجتمعات البشرية كلها تمر بمراحل من التغير الاجتماعي ولكن الفرق بين تلك المجتمعات هو سرعة التغير واتجاهه من مجتمع إلى آخر، فهناك مجتمعات يسير فيها التغير ببطء وهناك مجتمعات أخرى يسير فيها التغير بسرعة مذهلة؛ وذلك تبعاً لما تتعرض له من دعوات دينية أو حركات إصلاحية أو خطط تنموية.

والمجتمعات في الغالب تسير في تغيرها من المجتمعات البسيطة التي تعتمد على الزراعة والرعي إلى المجتمعات المتقدمة التي تعتمد على الصناعة ومكننة الزراعة، وهذه التحوّلات في أنماط الإنتاج وسبل المعيشة بصاحبها في العموم

تبدلات في التنظيمات الاجتماعية، مثل النظام الاقتصادي والقرايى والسياسى وتغير
في أنماط العلاقات والوظائف، والأدوار التى يؤديها أفراد المجتمع وبعض العادات
والثقائيد. (مطر ١٤٠٦هـ).

والمجتمع العربى السعودى من المجتمعات التى مرت بتغير سريع وتحوّلات
كبيرة خلال القرن الرابع عشر الهجرى (العشرين الميلادى). فقد توحّدت الكيانات
المتناثرة والمتناحرة فى الجزيرة العربية فى كيان سياسى واحد. وقامت نهضة علمية
وانتعاش اقتصادى واتسعت رقعة الحضرة وانتشرت مظاهر التنمية والتحديث.

مسألة البحث

لقد مرّ التغير الاجتماعى فى المجتمع العربى السعودى بمراحل مختلفة وأثرت
فيه عوامل متعددة، وهذه التغيرات التى يمر بها المجتمع العربى السعودى أحدثت
تأثيراً كبيراً فى بنية المجتمع ونظمه. ولمعرفة وفهم طبيعة التغيرات الاجتماعية التى يمر
بها المجتمع العربى السعودى، تأتى هذه الدراسة على أنها محاولة لفهم وتتبع
مراحل التغير الاجتماعى التى مر بها المجتمع العربى السعودى ومعرفة أهم العوامل
المرتبطة به، وأهم مظاهر التغير الاجتماعى.

والبحث - بتحديد - يحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ١ - ما مراحل التغير الاجتماعى التى مر بها المجتمع العربى السعودى؟
- ٢ - ما العوامل الرئيسة التى أسهمت فى حدوث التغير الاجتماعى؟
- ٣ - ما أهم مظاهر التغير الاجتماعى فى المجتمع العربى السعودى فى نهاية العقد
الثانى من القرن الرابع عشر الهجرى؟
- ٤ - هل يمكن تفسير التغير الاجتماعى فى المملكة العربية السعودية فى ضوء
نظريات علم الاجتماع؟

أهمية البحث

لقد تناولت ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي عدة دراسات تحليلية وبحوث ميدانية، ولكن هذه الدراسات في جلّها تدور حول مظاهر جزئية للتغير الاجتماعي؛ حيث اقتصرت على ظاهرة محددة أو مجال معين، مثل التغيرات التي طرأت على الأسرة أو ظاهرة العمالة الوافدة أو ظاهرة الجريمة وغيرها، أو التغير الاجتماعي في قرية معينة أو مدينة محددة. وخلت هذه الدراسات من دراسة وصفية شاملة للتغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي. لذلك، تأتي هذه الدراسة بداية في هذا المجال لتقدم تصوراً أوسع لمسيرة التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي؛ وذلك بتوضيح المراحل التي مربها التغير الاجتماعي، والعوامل الرئيسة التي أسهمت في حدوثه، وعرض بعض مظاهر التغير السائدة في المجتمع في العصر الراهن. وهذه الدراسة قد تمهد وتبعث على المزيد من البحث والدراسة حول ظاهرة التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي.

منهج البحث

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي الوثائقي، حيث تقدم وصفاً كيفياً للمراحل التي مربها التغير الاجتماعي والعوامل التي أسهمت في حدوثه، وملامح التغير الاجتماعي الرئيسة. وهذا المنهج يعتمد على تحليل الوثائق والمعلومات والدراسات المتوافرة عن موضوع الدراسة. ويتميز البحث الوثائقي بشموليته في بحث الظاهرة، واعتماده على التحليل الكيفي في دراسة الظاهرة. (العساف ١٤١٦هـ).

مصادر بيانات الدراسة

تعتمد الدراسة على الوصف الكيفي، وبذلك تعد المكتبة المصدر الأساس لمعظم معلومات البحث. وهذه المعلومات استقيت من الكتب والرسائل العلمية، ومن الإحصاءات الحكومية.

ومن جانب آخر تعد ملاحظات الباحث الذي عايش هذا المجتمع منذ نعومة أظفاره، مصدر مساند لبعض المعلومات التي تساعد في فهم وتحليل بعض الظواهر الاجتماعية.

مفهوم التغير الاجتماعي

التغير في اللغة يعني التحوّل والتبدّل والاختلاف، والتغير الاجتماعي يشير إلى التبدلات والتحوّلات التي تصيب الحياة الاجتماعية. ومفهوم التغير الاجتماعي كغيره من مفاهيم العلوم الإنسانية ليس هناك تعريف واحد محدد له، ولكن هناك مجموعة من التعريفات المتعددة والمتباينة أحياناً؛ تبعاً لاختلاف المدارس الفكرية والانتماءات «الأيدولوجية» للباحثين، نعرض لبعض منها:

يشير مفهوم التغير الاجتماعي عند فيرتشيلد (Fairchild) إلى كل تغير يعترى العمليات الاجتماعية أو النظم الاجتماعية، وقد يكون التغير تقدماً أو تخلفاً، مخططاً أو غير مخطط. بينما يعرف كينجسلي ديفز (Kingsly Davis) التغير الاجتماعي بأنه كل تغير في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبته أو في وظائفه. (الهواري ١٩٩٣م)

ويذهب جيرث (Gerth) وملز (Mills) إلى تحديد مفهوم التغير الاجتماعي على أنه التحوّل الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها أفراد المجتمع والنظم وقواعد الضبط الاجتماعي خلال فترة زمنية محددة.

مما سبق نستطيع أن نقول: إن التغير الاجتماعي هو التبدل أو التحول الذي يصيب البناء الاجتماعي فيؤثر فيه تأثيراً جزئياً أو كلياً خلال فترة من الزمن، فيحدث تغيراً في الوظائف والأدوار والقيم والأعراف السائدة.

ويتصف التغير الاجتماعي بمجموعة من الخصائص التي تميزه عن غيره من أشكال التغيرات الأخرى. فالتغير الاجتماعي ظاهرة عامة تصيب قطاعاً عريضاً من أفراد المجتمع، وله صفة الانتشار الواسع، ويؤثر في التنظيم الاجتماعي ويحدث أثراً عميقاً في شبكة العلاقات الاجتماعية والمؤسسات الاجتماعية مثل الأسرة ونظام التعليم أو الاقتصاد. ويتحدد التغير الاجتماعي بفترة زمنية، حتى يمكن معرفته وقياس آثاره. والتغير الاجتماعي قد يكون إيجابياً أي تقدماً وازدهاراً وقد يكون سلبياً أي نكوصاً وانحداراً. (الدقس ١٤٠٨هـ).

والتغير الاجتماعي قد يحدث تلقائياً بطريقة عفوية، وقد يكون تغيراً مخططاً وفق برامج ومراحل منظمة، وقد يحدث التغير الاجتماعي عن عوامل داخلية نتيجة الاختراعات والاكتشافات التي يقوم بها أبناء المجتمع، مثل اختراع السيارة أو الطائرة، أو اكتشاف موارد جديدة مثل البترول وماترتب على ذلك من تغيرات اجتماعية أو ثقافية، وقد يحدث التغير الاجتماعي نتيجة عن اتصال المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى، سواء عن طريق التجارة أو الهجرة أو الابتعاث أو الاستعمار، والتي تسهم في نقل بعض العناصر والسمات الثقافية من مجتمع إلى آخر سواء كانت هذه السمات: مادية مثل التقنية وما يصحبها من تغيرات اجتماعية، أو غير مادية مثل الأفكار والقيم وأنماط السلوك. وفي العموم تتظافر وتشارك العوامل الخارجية والداخلية في إحداث التغير الاجتماعي، وتختلف أهمية كل منها من مجتمع إلى آخر ومن زمن إلى آخر. (الدقس ١٤٠٨هـ)

الإطار النظري للدراسة

لن يكن الحديث في هذا الجزء استعراضاً شاملاً لنظريات التغير الاجتماعي «الكلاسيكية»، وإنما مناقشة للنظريات الأكثر ارتباطاً بموضوع البحث. لذلك سوف يقصر الحديث على النظريات العاملية التي تسعى إلى تفسير أسباب التغير الاجتماعي، والنظرية التحديثية التي تحاول أن تقدم تصوراً شاملاً لمسيرة التغير الاجتماعي واتجاهه.

النظريات العاملية

تشير النظريات العاملية إلى التوجهات النظرية التي سعت إلى تفسير التغير الاجتماعي في ضوء المتغير الواحد. وهذه النظريات انبثقت من الدراسات «الأمبريقية» التي حاولت تفسير مسيرة التغير الاجتماعي في كثير من المجتمعات بناءً على العامل الواحد. وقد واجهت هذه النظريات انتقادات علمية قوية، في قصرها تفسير حركة المجتمعات وتحولاتها على العامل الواحد. ومن أهم هذه النظريات العاملية، نظرية: العامل البيئي، والعامل السكاني، والعامل التقني، والاتصال الثقافي، والعامل السياسي، والعامل الديني، (الدقس ١٤٠٨هـ).

١ - العامل البيئي

يقصد بالعامل البيئي تأثير مكونات البيئة الطبيعية، من مناخ وموقع جغرافي وموارد طبيعية، على الحياة الاجتماعية، حيث يؤثر العامل البيئي على توزيع السكان وعلى تحديد أنماط الإنتاج وعلى التنظيم الاجتماعي. ومن أنصار هذا الاتجاه شارلس جالين Ch. Galin، وبيرجس Burgess، وبارك R. Park، ومنتسكيو Montesquieu، ويصنف كذلك بعض الباحثين ابن خلدون على أنه ممن أخذ بالتفسير البيئي للتغير الاجتماعي. (الدقس ١٤٠٨هـ).

ومن آثار البيئة على الحياة الاجتماعية الاستيطان البشري، حيث تصبح الكثافة السكانية أكثر في المدن التي تقع على ضفاف الأنهار أو على سواحل البحار. ويشغل سكان تلك المناطق، في الغالب، بالملاحة والتجارة وصيد الأسماك، وتسود في تلك المناطق شبكة من العلاقات والتنظيم الاجتماعي أكثر تعقيداً وتداخلاً من تلك التي تنظم حياة سكان المناطق الصحراوية والريفية.

ومن جانب آخر، تسهم العزلة الجغرافية في الحد من سرعة التغير الاجتماعي، كأن تكون المنطقة مثلاً محاطة بسلسلة من الجبال الشاهقة أو بصحارى شاسعة ؛ مما يقلل من اتصال سكانها بالمناطق الأخرى. (الدقس ١٤٠٨هـ)

ويعد تنوع المناخ من آثار التغيرات البيئية على الحياة الاجتماعية، حيث يؤثر في الإنتاج الاقتصادي ومن ثم بالنشاط والسلوك البشري، كذلك تتغير الأنشطة البشرية تبعاً لتغير فصول السنة الأربعة. ومن جانب آخر تؤثر الظواهر البيئية مثل الزلازل والفيضانات والجفاف وخصوبة الأرض في الكثافة السكانية وفي حجم الهجرة من المناطق الزراعية، كذلك تؤثر الظواهر البيئية في تغير نمط المهن والإنتاج، حيث قد يتحول الأفراد من العمل في الزراعة نتيجة القحط أو تدني خصوبة الأرض إلى الهجرة أو العمل في التجارة والصناعة بدلاً من الزراعة (مطر ١٤٠٦هـ).

من هنا، يتضح أن للعامل البيئي تأثير على حياة الأفراد الاجتماعية وأسلوب معيشتهم، ولكن هذا التأثير يضعف بشكل كبير كلما تقدم الإنسان في السلم الحضاري، حيث استطاع الإنسان، بفعل التقدم التقني، التغلب على كثير من العوائق البيئية. (الهواري ١٩٩٣م)

ب - نظرية العامل (الديمو غرافي) السكاني

يقصد بالعامل السكاني كل ما يتعلق بالسكان من حيث الحجم والكثافة والتركيبية العمرية ومعدل النمو والهجرة. ومن رواد هذا الاتجاه دوركايم ، ودبلداي Doubleday، وأرسين ديمونت، A. Dimont،

ويرى دوركايم أن النمو السكاني يؤثر في إحداث التغير الاجتماعي، حيث يصاحب النمو السكاني زيادة في تقسيم العمل والتخصص وزيادة في الإنتاج. كذلك يؤثر النمو السكاني في كثافة العلاقات الاجتماعية وتشعبها، فكلما زاد حجم السكان زادت العلاقات الثانوية وعلاقات المصالح والعمل وتطورت عملية التنظيم الاجتماعي والضوابط الاجتماعية الرسمية. (الدقس ١٤٠٨ هـ)

ويؤثر النمو السكاني، في التغير الاجتماعي من حيث معدل المواليد والوفيات والتركيبة العمرية للسكان، والهجرة، ويسهم النمو السكاني في الدول ذات الموارد الغنية، في ازدهار ورقي تلك المجتمعات، بينما يعمل النمو السكاني السريع في الدول ذات الموارد الفقيرة، في الحد من سرعة النمو الاقتصادي مما يدفع إلى الهجرة بحثاً عن مصادر العيش في مناطق أخرى. (الهواري، ١٩٩٣ م) كذلك تؤثر التركيبة العمرية من حيث زيادة حجم الفئات العمرية غير المنتجة سواء من الأطفال أو المسنين على قوة العمل ومستوى الإنتاج ومن ثم الازدهار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي. وتؤثر الهجرة السكانية، خاصة الخارجية منها، على المجتمعات المستقبلية والمصدرة لها، وتعد تأثيرات العمالة الوافدة الثقافية والاجتماعية في المجتمع العربي السعودي مثلاً واضحاً على تأثير الهجرة على التغير الاجتماعي.

جـ - نظرية العامل التقني

تعني التقنية: استخدام العلم والمعرفة وكل ما ابتكره الإنسان من وسائل مادية وتنظيمية لإشباع حاجاته المتعددة. فقد أسهمت عملية التطور التقني بشكل فاعل في نمو المدن وفي تغيير البناء المهني للمجتمعات المتقدمة. ومن رواد هذه النظرية الذين يفسرون التغير الاجتماعي في ضوء المتغير التقني، وليم أوجيرن، W. Ogburn، ونمكوف Nimkoff، وفيلين Veblen. (Robert, 1977)

يرى أنصار هذه النظرية أن التغيرات التقنية تحدد نمط الوظائف والأدوار التي

يقوم بها أفراد المجتمع، وتؤثر على أسلوب الإنتاج، وهذا ينعكس مباشرة على شبكة العلاقات الاجتماعية التي تنظم حياة الناس، وعلى العادات والقيم السائدة. وتقوم فكرة هذه النظرية على القسمة الثنائية للثقافة: الجانب المادي ويشمل التقنيات والوسائل المادية والتنظيمية، والجانب اللامادي ويشتمل على منظومة القيم وطرق التفكير والعلاقات الاجتماعية وتنظيم المجتمع. ويرى أنصار هذه النظرية أن هناك تلازم حتمي بين شقي الثقافة، وبذلك فالتغير في جانب الثقافة المادي يلازمه تغير في الجانب اللامادي. ولكن التغير في الجانب المادي يحدث بشكل أسرع من التغير في الجانب اللامادي، وهذا ماوصفه أوجبرن بالهوة الثقافية. والتغيرات المادية في تراكمها واتساعها تضغط على الجانب اللامادي لتحديث مع مرور الزمن تغيرات في الجانب اللامادي، وتنتهي بذلك الهوة الثقافية. (Robert, 1977)

وللتقنية آثار عديدة ومُتّردة ومتراصة على التغير الاجتماعي. فمثلاً لولناظرنا إلى اختراع السيارة وأثره على حياتنا الاجتماعية في المجتمع لوجدنا أنها أصبحت وسيلة المواصلات الرئيسة، وترتب على ذلك آثاراً عديدة منها: تكثيف العلاقات والتواصل بين الناس في الأماكن المتباعدة، وازدهار السياحة والنشاط الترفيهي. ومن جانب آخر، أصبحت السيارة عند البعض من محددات الوجاهة والمكانة الاجتماعية. ومن آثار استخدام السيارة، ظهور مجموعة من الوظائف والنظم والمؤسسات الجديدة مثل: أنظمة السير، فأصبح هناك جهاز لتنظيم السير وطرق معبدة حديثة، ومدارس للقيادة ومعاهد لتخريج «الكوادر» المرورية. وأسهم استخدام السيارة في قيام شركات لاستيراد السيارات، ومؤسسات لقطع الغيار، ومراكز للصيانة وغيرها.

د - نظرية العامل السياسي

يشير العامل السياسي إلى كل ما يتعلق بالسلطة الحاكمة والنظام السياسي للدولة وبالأحداث السياسية . والدولة لها تأثير قوي ومباشر في إحداث أو مقاومة التغيير الاجتماعي، فهي التي ترسم السياسات، وتضع خطط التنمية والإصلاح. والدولة، بما تملكه من موارد مادية وبشرية، تستطيع دعم التنمية الاقتصادية، وتسهيل عملية الاستثمار، وتعمل كذلك على سن الأنظمة والقوانين التي تنظم نشاط أفراد المجتمع وتضبط سلوكهم. والدولة بذلك تعمل مباشرة على توجيه وترشيد عملية التغيير الاجتماعي. ومن رواد هذا الاتجاه ديرندورف Dahrendorf ، ورايت مليز C. Wright Mills ، وغيرهم (Vago, 1980).

كما تسهم الأحداث السياسية مثل الحروب والاستعمار أو الغزو بدور فاعل في إحداث التغيير الاجتماعي.

هـ - نظرية العامل الديني

تؤدي «الأيديولوجيات» والأديان دوراً بارزاً في إحداث أو مقاومة عملية التغيير الاجتماعي. «فالأيديولوجيات» والأديان بما تشتمل عليه من آداب ومعتقدات، وطرق للتفكير ومعايير للسلوك، تؤثر في تنظيم الحياة الاجتماعية، وقد أثرت الأديان في مسيرتها التاريخية في إحداث تغيرات جذرية اجتماعية وسياسية وفكرية في حياة الشعوب. ومن رواد هذا الاتجاه فيبر Weber ، الذي أكد على دور الأخلاق البروتستانتية في ظهور ونجاح النظام الرأسمالي. كذلك يعد جيرتز Geertz من رواد هذا الاتجاه والذي أكد دور الإسلام البناء في أحداث التنمية الاقتصادية، من خلال دراسته للمجتمع الإندونوسي. (Robert, 1977)

والإسلام دين شامل لكونه عقيدة وشريعة ومنهج حياة، حيث ينظم السلوك الإنساني على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع. ويعمل الإسلام عن طريق

توجيه طاقات الإنسان وتفعيل قدراته، على إحداث التغيرات الاجتماعية، والسعي إلى التقدم والازدهار وعمارة الأرض، وتحقيق رسالة الاستخلاف التي حمّله الله إياها. كذلك، يسهم الإسلام بفاعلية في مقاومة التغيرات والتحوّلات السلبية التي تخالف تعاليم الإسلام.

مناقشة للنظريات العاملية

بعد التغير الاجتماعي عملية معقدة ومتشعبة تسهم في حدوثها مجموعة من العوامل المتداخلة والمتراطة، وبذلك يصبح الحديث عن النظريات العاملية التي تركز على عامل واحد في إحداث التغير الاجتماعي فيه كثير من التبسيط لواقع التغير الاجتماعي. فالبناء الاجتماعي يشبه النسيج الذي تتصل خيوطه ببعضها البعض وأي تغيير في أجزاء هذا النسيج يؤثر تباعاً على الأجزاء الأخرى. فالتغير الاجتماعي يتوقف في كثير من الأحيان على تفاعل مجموعة من العوامل المترابطة من سياسية واقتصادية وثقافية لتسهم في صياغة التغير الاجتماعي وتحديد مسيرته، وتختلف هذه العوامل في أهميتها وتأثيرها من مجتمع إلى آخر. كذلك يختلف تأثير وعوامل التغير الاجتماعي وأهميتها في المجتمع نفسه من زمن إلى آخر.

التغير الاجتماعي عملية مستمرة، وبذلك لا يمكن قصرها على عامل واحد سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو غيره، لأن في ذلك إعطاء صفة الحتمية لذلك العامل وإهمال قدرات الإنسان على التجديد والابتكار. وإغفال الإرادة الإنسانية في التخطيط لإحداث التغير الاجتماعي أو مقاومته. ومسيرة التاريخ البشري تؤكد أهمية الإرادة الإنسانية في تحديد كثافة التغير الاجتماعي واتجاهه، (الدقس ١٤٠٨هـ).

وعرض النظريات العاملية يساعدنا على فهم وتفسير التغير الاجتماعي، إذا أخذنا في الاعتبار أن ليس هناك عامل منفرد يمكن أن يفسر التغير الاجتماعي، وإنما تتفاعل جملة من العوامل مع بعضها البعض في إحداث التغير الاجتماعي. ولكن

مناقشة هذه العوامل منفردة تجعلنا أكثر قدرة على تقويم تأثيرها في عملية التغير الاجتماعي.

النظرية التحديثية

يرى أنصار النظرية التحديثية أن التغير الاجتماعي يعني التحوّل الشامل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث. ويعني ذلك تجاوز كل التقاليد والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك والمؤسسات والنظم السائدة في الدول النامية، واستبدالها بمنظومة القيم والمؤسسات والنظم السائدة في المجتمعات الصناعية. ومن رواد هذه النظرية سملسر (N. Semelser)، وولبرت مور (W. Moore)، وماريون ليفي (M. Levy) وغيرهم.

تقوم أفكار النظرية التحديثية على أساس القسمة الثنائية للمجتمعات: المجتمعات التقليدية، والمجتمعات الحديثة. والمجتمعات في تحولها تسير في خط تصاعدي من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة.

ويرى أنصار هذه النظرية أن المجتمع الغربي هو النموذج المثالي الذي سوف تصل له الدول النامية في مسيرتها التنموية. فيزعم ولبرت مور (W. Moore) أن التحديث يعني التحوّل الشامل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث، الذي يعيش ازدهار اقتصادي يقوم على امتلاك «التكنولوجيا» المتقدمة والتصنيع الحديث. والوصول إلى المجتمع الحديث لا يتأتى إلا من خلال الأخذ بنمط الثقافة الغربية في المجالات المادية والفكرية. فتغريب القيم والمؤسسات والنظم الاجتماعية شرط أساس في إحداث التغير الاجتماعي والنهوض والتقدم «التكنولوجي» للمجتمعات التقليدية. ويؤكد مور أن عملية التحوّل من المجتمع التقليدي إلى المجتمع الحديث تمر بعقبات وعوائق تعكس الصراع بين القيم التقليدية والقيم الحديثة، ولكن هذا الصراع يحسم في النهاية لصالح التحديث، حيث تسود القيم والمؤسسات الحديثة

وتتلاشى القيم والمؤسسات التقليدية (الدقس ١٤٠٨ هـ).

ويرى أنصار النظرية أن التحديث يأخذ في الانتشار من خلال سيادة عدة مظاهر منها: زيادة نسبة التحضر القائم على الأسرة النووية كوحدة اجتماعية أساسية، ونمو وانتشار التعليم والتربية وتطور التدريب المهني، وسيادة الإعلام الجماهيري الذي يسهم في انتشار المعرفة والوعي بقضايا المجتمع ، وزيادة المشاركة الجماهيرية في الشؤون العامة. وتطور الأعمال التجارية والانتعاش الاقتصادي وزيادة الاستثمارات وارتفاع استهلاك الطاقة (Webster,1990)

كذلك يؤكد أنصار النظرية التحديثية أن الحضارة الغربية حضارة كونية فهي لاتعكس ثقافة أو مجتمع معين أو ظروف تاريخية خاصة بالمجتمعات الغربية، وإنما هي الحضارة العالمية الوحيدة التي سوف تصل لها الدول النامية سواء عن طريق التخطيط المقصود والمحاكاة أو عن طريق التقدم التلقائي غير المخطط. وبذلك فالصورة المستقبلية للدول النامية يمكن معرفته من الواقع الحالي للدول الصناعية الغربية.

مناقشة النظرية التحديثية

من الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية التلازم الحتمي بين شقي الثقافة المادي واللامادي، وأن التغير الاجتماعي كل لا يتجزأ، حيث يرى رواد النظرية أن التغير في نظام القيم والأعراف والمؤسسات شرط أولي لتحوّل المجتمع نحو التحديث. وقد ذكر وبستر (Webster)، إن النمو الجوهري في الاقتصاد والتطور التقني يتطلب تغييراً في غط التقنية المستخدمة، وتحسن في مستوى الاستثمار، وزيادة في حجم الطلب في السوق. ولكنه لا يحتاج بالضرورة إلى تغيير في نظام القيم والمؤسسات الاجتماعية كما يقول بذلك رواد النظرية التحديثية (Webster,1990). وبذلك فالتقنية والمنهج العلمي وسائل موضعية لا ترتبط بثقافة معينة أو بحياة اجتماعية

خاصة، وإنما يمكن أن تكيف وتوطن تبعاً لاختلاف الثقافات والظروف التاريخية.

إن مقولة أنصار هذه النظرية عندما تبدأ عملية التحديث في الحركة فإن مظاهر المجتمع التقليدي تأخذ في الاندثار والتلاشي قد لا تدعمها كثير من مظاهر التغير في بعض المجتمعات المعاصرة. فالتحديث بلغ قمته في المجتمع الياباني وما زال اليابانيون يحافظون على كثير من تقاليدهم الموروثة سواء على مستوى الأسرة أو المؤسسات أو إدارة الإنتاج. كذلك أسهمت عملية التحديث في كثير من الدول الإسلامية وغير الإسلامية في بروز حركات جماهيرية كبيرة تعمل على الحفاظ على تقاليد المجتمع وقيمه ومؤسساته المحلية. وما مظاهر الصحة والعودة إلى التمسك بالقيم والتعاليم والآداب الإسلامية في العالم الإسلامي والتي بلغت ذروتها في أكثر الدول الإسلامية انخراطاً في التحديث إلا دليلاً على عجز هذه النظرية عن تفسير عملية التغير الاجتماعي التي تحدث في كثير من الدول النامية.

الخلاصة

من خلال استعراض النظريات السابقة نستطيع أن نصوغ الأسئلة الآتية:

- ١ - هل يمكن تفسير أسباب التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي على ضوء إحدى النظريات العاملة؟
- ٢ - هل يمكن تفسير اتجاه ومسيرة التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي في ضوء الافتراضات التي تقدمها النظرية التحديثية؟

المجتمع العربي السعودي

مر المجتمع العربي السعودي بتغيرات اجتماعية واقتصادية سريعة خلال مسيرته التاريخية. وسوف نتناول في هذه الدراسة وصف وتحليل التغير الاجتماعي الذي تمر به الدولة السعودية الثالثة، من عام (١٣١٩هـ إلى ١٤١٩هـ).

والحديث عن التغير الاجتماعي في المملكة قد صنف في ثلاثة مباحث هي: المراحل التي مر بها التغير الاجتماعي، والعوامل التي أسهمت في إحداثه، ومظاهر التغير الاجتماعي الرئيسة. وتقسيم الحديث عن التغير الاجتماعي إلى مراحل وعوامل ومظاهر لا يعني انفصال هذه القضايا عن بعضها الآخر، فهناك تداخل كبير بين هذه العناصر الثلاث ولكن هذا التصنيف يفيد كثيراً في فهم وتحليل التغير الاجتماعي.

أولاً: مراحل التغير الاجتماعي

لقد مر التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية بعدة مراحل تميزت كل مرحلة بمجموعة من السمات والخصائص. وأهم مراحل التغير الاجتماعي التي مر بها المجتمع العربي السعودي هي: مرحلة التوحيد، ومرحلة التوطين، ومرحلة اكتشاف النفط وازدهار عائداته، وأخيراً مرحلة التنمية المخططة. وتقسيم مراحل التغير الاجتماعي على هذا النحو تقسيم اجتهادي؛ مبني على التسلسل التاريخي لبداية هذه المراحل. وهذا التقسيم لا يعني بالضرورة الانفصال التام لكل مرحلة عن الأخرى، ولكنه يشير إلى مجموعة من السمات والخصائص التي تميزت بها بداية كل مرحلة وأهم أثارها، مع إمكانية تداخل المراحل واستمرارها في الفترات اللاحقة. ومثال ذلك بداية التوطين والتحويلات التي أحدثها في المجتمع العربي السعودي، واستمرار عملية التوطين أثناء مرحلة اكتشاف النفط وازدهار عائداته.

١ - مرحلة التوحيد

كانت الجزيرة العربية قبل توحيدها، على يد الملك عبد العزيز، رحمه الله، مقسمة إلى خمسة أقسام رئيسة: مملكة الأشراف في الحجاز وهي تابعة للحكم العثماني، ودولة آل عاتض في شمال عسير، ودولة الأدارسة في جنوب عسير، ودولة الهفوف في المنطقة الشرقية وهي تابعة للحكم العثماني، ودولة ابن رشيد في نجد، بالإضافة إلى مجموعة من التجمعات القبلية الصغيرة داخل البلاد. (Zahrani, 1980)

وينقسم السكان في الجزيرة العربية إلى أربعة أقسام: البدو الرعاة ويشكلون الأغلبية من السكان، والبدو شبه الرعاة وهم الذين يعملون في الرعي وفي الزراعة الموسمية، وسكان الريف وغالبيتهم يعملون في الزراعة، وسكان المدن يعملون في التجارة والصناعات البسيطة.

والجزيرة العربية في هذه المرحلة تعيش حالة من الفوضى والفراغ السياسي. فالتوترات والصراعات القبلية تسود معظم أرجائها، والسلب والنهب والسطو على قوافل التجارة، وقطع الطرق سمة من سمات هذه المرحلة. فقد كانت أغلب القوافل التجارية تدفع رسوما مالية للقبائل التي تمر بأرضها تسمى (أتاوات) وذلك مقابل الحماية وعدم الاعتداء عليها، ومع ذلك لاتسلم في كثير من الأحيان من اعتداء القبائل الأخرى. كذلك يكثر التنازع والحروب حول المراعي وموارد المياه بين القبائل؛ مما أدى إلى تحالفات بين بعض القبائل لتأمين مصالحها، وأسهم أحيانا أخرى في هجرة بعض القبائل نتيجة الحروب والنزاعات المستمرة. ومن ناحية أخرى كان الصراع والتطاحن بين البدو الرحل وسكان القرى والمدن سمة بارزة في هذه المرحلة؛ لذلك كانت الأسوار والحوامي التي تحيط بالقرى والمدن ظاهرة منتشرة من أجل صد عمليات الغزو والنهب المستمر التي كانت سائدة في هذه المرحلة؛ وذلك نتيجة لغياب الدولة المركزية القوية التي تستطيع أن تحفظ الأمن

والاستقرار. (أبوعلية ١٤٠٦هـ)

وتعد القبيلة أو العشيرة في مجتمع الجزيرة العربية الوحدة الاجتماعية الأساس في التجمعات البدوية وفي كثير من التجمعات الريفية والحضرية. والقبيلة وحدة متكاملة ومتضامنة، فأفراد القبيلة الواحدة تسود بينهم شبكة من العلاقات الاجتماعية القوية، تفرض عليهم التكافل الاقتصادي والتعاون الأمني خاصة بين أبناء البادية. وقد أسهمت طبيعة البيئة الصحراوية في تدعيم البناء القبلي والعشائري والمحافظة عليه، ولا يمكن ان يتصور للفرد وجوداً خارج القبيلة، خاصة في التجمعات البدوية (١٩٨٦م، Al-Zahrani). فالقبيلة هي التي تحمي أفرادها وتدافع عنهم وتنظم حياتهم الاجتماعية في التنقل والترحال، بينما تسود العشيرة والأسرة الممتدة (الجد وأبناؤه وأحفاده وأحياناً إخوانه وأبناؤهم يعيشون في مسكن واحد ومعيشة مشتركة) في التجمعات الريفية والحضرية بشكل أوسع.

وبعد فتح الرياض سنة ١٣١٩ هـ أخذ الملك عبدالعزيز رحمه الله على عاتقه مهمة توحيد الجزيرة العربية تحت سلطة موحدة. فبدأ بضم كثير من القبائل في نجد إلى سلطانه، ثم ضم الهفوف وأنهى بعد ذلك سلطة الأشراف في الحجاز، وتوالت انتصاراته حتى استطاع توحيد الجزيرة العربية في عام ١٣٥١ هـ، وأعلن اسمها المملكة العربية السعودية. وأخذ نفوذ وسلطان حكومة المملكة العربية السعودية ينتشر ويسود بشكل تدريجي. وتشكلت الحكومة المركزية مع استمرار النظام القبلي، ولكنه بدأ الانتماء إلى الوطن والأمة ينتشر ويتسع عوضاً عن الانتماء إلى القبيلة. وبدأ التسليم إلى سيادة الشرع، وأنهيت كثير من الأعراف والعادات القبلية المخالفة للشرع. وبذلك كانت المملكة هي السلطة المركزية التي ملأت الفراغ السياسي وأنهت حالة التششت والفوضى التي كانت تعم أرجاء الجزيرة العربية. (أبوعلية، ١٤٠٦هـ). ويتضح من هذه المرحلة أن التغير الاجتماعي ينحو إلى تدعيم ونشر القيم والآداب الإسلامية.

٢ - مرحلة توطين البدو

بعد توحيد المملكة على يد الملك عبد العزيز، برزت فكرة توطين البدو؛ وذلك من أجل استقرار البدو الرحل، وتحسين مستواهم المعيشي، والمحافظة على أمن واستقرار البلاد، والاستفادة من أبناء البادية في بناء قوة عسكرية لحماية الوطن، (Alabbadi,1980) والتوطين يعني، بناء الهجر والقرى لأبناء البادية، من أجل الاستقرار فيها والعمل بالزراعة وتربية الماشية، وكذلك العمل في قطاعات الدولة المتعددة.

وعملية التوطين أخذت أشكالاً عدة ومرت بمراحل مختلفة. وقد بدأت عملية التوطين ببناء هجرة الأرطاوية في نجد عام ١٣٣١هـ. وكانت المبادرة الذاتية من الإخوان عاملاً أساسياً في نجاح تأسيس الهجر من أجل الاستقرار ودراسة تعاليم الدين. ثم صدر أمر الملك عبد العزيز بعد ذلك إلى القبائل كافة من أجل إقامة الهجر والاستقرار. وقد تم بناء مائتين هجرة استقر فيها جزء من أبناء القبائل، ثم توالى بناء الهجر في أنحاء المملكة بعد ذلك (أبوعلية ١٤٠٦هـ).

كذلك استمرت سياسة التوطين بأساليب مختلفة وذلك بإقامة المشروعات الزراعية، مثل مشروع الخرج، ومشروع وادي السرحان، وأخيراً مشروع حرض. ولكن نجاح هذه المشاريع كان محدوداً في توطين واستقرار أبناء البادية (Alabbadi1980).

وقد أحدث توطين البادية آثاراً اجتماعية كبيرة، ومن أهمها تعويد البدو على حياة الاستقرار ونمط الحياة في الأرياف والمدن، وتدريبهم على الأعمال والمهن الجديدة، مثل الأعمال الزراعية، والأعمال العسكرية، والعمل في قطاعات الدولة المختلفة (Alabbadi 1980).

كذلك أسهمت عملية التوطين في إضعاف بنية القبيلة وفي إنهاء كثير من الوظائف والمهام التي تقوم بها. فلم تعد القبيلة هي مصدر الحماية الأمنية أو التكافل

الاقتصادي، فقد قام الأمن على سلطة الدولة المركزية، وأصبحت الحياة المعيشية في معظمها تعتمد على الوظائف التي تتيحها الدولة، وعلى الخدمات والإعانات التي توفرها لأفراد الشعب. وبذلك أصبحت القبائل وحدات صغيرة في البناء الاجتماعي للبلاد، وأصبح الانتماء والولاء للوطن هو السائد وليس الولاء الشديد للقبيلة، وأصبحت الطاعة للدولة والسلطة الحاكمة (Alabbadi 1980) .

و امتزجت القبائل مع بعضها في الهجر والأرياف مما أسهم في ظهور مجموعة من القيم والأعراف والعلاقات الاجتماعية التي لا تجعل من القبيلة محورها الأساس وإنما تعتمد على السكنى والتجاور المكاني. كذلك أسهمت عملية التوطين في إضعاف كيان القبيلة حيث استقر بعض أبناء القبيلة في الهجر والأرياف وبعضهم الآخر استمر في حياة الترحال والتنقل. ومن ناحية أخرى دعمت عملية التوطين استتباب الأمن والاستقرار؛ حيث تلاشت النزاعات والحروب على المراعي وموارد المياه. ووضعت حدا لعملية الغزو والسلب التي يعيش عليها بعض أبناء البادية (أبوعلية ١٤٠٦هـ).

ومع ذلك فقد استطاع سكان الهجر المحافظة على كثير من القيم والأعراف السائدة في التجمعات البدوية. ولم يندمجوا تماماً في نمط الحياة الاجتماعية السائد في المدن. فكانت الهجر بمثابة مرحلة وسط في تعويد أبناء البادية على الانسجام والتوافق مع نمط الحياة الحضرية السائدة في المجتمع العربي السعودي. وبذلك يكون مشروع التوطين أحدث تغييرا كبيرا في الحياة الاجتماعية في المملكة العربية السعودية. ١ (أبوعلية ١٤٠٦هـ)

٣ - مرحلة اكتشاف النفط وازدهار عائلاته

كانت المملكة العربية السعودية قبل اكتشاف النفط شبه معزولة عن العالم الخارجي؛ فالانصال الحضاري والتبادل الثقافي بين أبناء الجزيرة العربية والدول

الأخرى محدود للغاية. ويكاد يكون الاتصال بالعالم الخارجي مقتصرًا على منطقة الحجاز في مواسم الحج. لذلك كان لاكتشاف النفط عام ١٣٥٦ هـ أثر كبير في كسر العزلة التي تعيشها المنطقة، حيث بدأت عملية الاتصال من خلال وصول مجموعات صغيرة تعمل للتنقيب عن النفط والعمل على استخراجه.

وبعد تزايد كميات النفط زادت أعداد العاملين الأجانب، وأخذت تتدفق الوفود والزيارات الخارجية على المملكة العربية السعودية، وأصبحت البلاد بمواردها الجديدة مثار اهتمام كثير من الدول. وقد كان عمل السعوديين في أرامكو بداية للتفاعل والاتصال بين أبناء المجتمع والثقافات الخارجية (Alabbadi 1980). وقد كان تأثير النفط محدوداً في البداية نظراً لعائداته القليلة ولكن مع زيادة عائدات النفط في السبعينات الهجرية، زاد توافد العمالة الأجنبية إلى البلاد؛ بحثاً عن مصادر العيش. وأصبح تأثير النفط أكثر وضوحاً على البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع العربي السعودي.

والحياة الاجتماعية كانت بسيطة قبل اكتشاف النفط، حيث تركز على الرعي والزراعة وصيد الأسماك وبعض الصناعات البسيطة. وكان سكان الجزيرة نتيجة للقطر والفقر يهاجرون إلى البلاد المجاورة بحثاً عن لقمة العيش. وبعد اكتشاف النفط وازدهار عائداته، حدثت تغيرات كبيرة في نمط الحياة الاجتماعية وأسلوب المعيشة، وحدث حراك اجتماعي مذهل. فقد ظهرت فرص عمل جديدة وانتعاش اقتصادي تمخض عنه هجرة كبيرة من الريف والبادية إلى المدن؛ بحثاً عن فرص عمل أفضل في قطاع النفط وفي المؤسسات الخدمية والصناعية. واستطاعت شركات النفط أن تعلم وتدرّب أبناء البادية والريف وأن تجعل منهم عمالاً فنيين ومهنيين يعملون في صناعة النفط وتصديره، (Alabbadi 1980)

و من سمات مرحلة اكتشاف النفط، ازدهار التعليم وانتشاره في معظم أرجاء

المملكة، واتساع شبكة المواصلات التي سهلت التواصل والتعارف بين أبناء البلاد، وانتشار وسائل الاتصال من إذاعة وتلفاز وصحافة، التي أسهمت جميعها في إحداث تغيير عميق في بنية المجتمع العربي السعودي ونظمه. وفي العموم كان لظهور النفط آثار كبيرة في تغيير أسلوب ونمط الحياة الاجتماعية. وفي ظهور منظومة من القيم والعادات الجديدة. وفي نمو شبكة من العلاقات والنظم الاجتماعية في المجتمع العربي السعودي.

٤ - مرحلة التنمية المخططة

بدأت عملية التنمية في المملكة العربية السعودية منذ توحيد المملكة، ولكنها كانت تسير وفق جهود عفوية تلقائية. حيث أنشئت المرافق الأساسية والمؤسسات الرسمية وظهرت ثلاث جامعات رئيسة في البلاد. ولكن التخطيط الشامل، الذي اعتمد المنهج العلمي المنظم، لم يظهر إلا بعد الأنتعاش الاقتصادي وتزايد موارد الدولة، حيث توسع الجهاز الإداري للدولة وظهرت الحاجة إلى جهاز متخصص في التخطيط لتوجيه وإحداث التنمية (عيسى ١٤١٢هـ). والهدف الأساس لعملية التخطيط المنظم هو الاستثمار الأمثل للموارد وإنجاز احتياجات البلاد تبعاً لسلم الأولويات الأهم فالمهم. وكانت أول خطة شاملة للتنمية بدأت عام ١٣٩٠ هـ وهذه الخطة كانت على مراحل متوسطة المدى لمدة خمس سنوات.

وخطط التنمية في المملكة سعت إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية منها: المحافظة على القيم والآداب الإسلامية، ورفع المستوى الثقافي والوعي بين المواطنين، وتنمية الموارد البشرية، وتنمية الموارد الاقتصادية من خلال وإقامة المشروعات المختلفة وتنويع مصادر الدخل الوطني، تطوير قدرات المملكة الدفاعية لحماية الدين والوطن. وقد تم إنجاز خمس خطط حتى الآن وقد بدأت الخطة السادسة في عام ١٤١٦هـ (عيسى ١٤١٢هـ).

وقد أسهمت هذه الخطط في إحداث تغيرات كبيرة في بنية المجتمع ونظمه، فقد شهدت المملكة تطوراً مذهلاً في التعليم، حيث انتشرت المدارس في جميع أرجاء البلاد وفتحت المعاهد الفنية والمهنية المتخصصة وانتشرت الكليات ومراكز البحوث. وربطت البلاد بشبكة حديثة من المواصلات البرية والجوية، واتسعت وسائل الاتصالات المسموعة والمرئية والمقروءة لتشمل كافة أنحاء المملكة العربية السعودية. كذلك ازدهرت الخدمات الطبية حيث عمت القرى والأرياف. وبذلك يكون القطاع العام قد توسع بشكل كبير حيث استوعب معظم الأيدي العاملة الوطنية. وفي المرحلة الراهنة تطورت القاعدة الإنتاجية؛ حيث تضاعفت صادرات المملكة من القطاع غير النفطي. ونمى وازدهر القطاع الخاص التجاري والصناعي، والذي كان محصوراً في الأعمال التجارية والمؤسسات البسيطة، ليمتلك شركات كبرى تشارك بفاعلية في توجيه التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي العموم أحدثت التنمية المخططة تغييراً كبيراً في البنية الاجتماعية والاقتصادية سوف نتناولها بشيء من التفصيل عند الحديث عن مظاهر التغيير الاجتماعي. وظهرت منظومة جديدة من المهن والأعمال وعمّ الرخاء الاقتصادي والاجتماعي. وظهرت بعض الظواهر الاجتماعية الجديدة وانتشرت بعض أنماط السلوك والقيم الحديثة. وساد السلوك الاستهلاكي واقتناء المنتجات التقنية الحديثة.

الخلاصة

إن مسيرة التغيير الاجتماعي في المجتمع السعودي في مراحل الأربع تعكس تلاحم كبير بين ثوابت الإسلام ومستجدات العصر. فمرحلة التوحيد والتوطين اتجهتا بقوة نحو ترسيخ التعاليم والآداب الإسلامية، ومحاربة البدع والخرفات والقيم والأعراف الجاهلية. فكانت هذه الفترة تعكس تغيير جذري ولكنه في إطار منظومة الشريعة الإسلامية.

وتأتي مرحلة اكتشاف النفط ومرحلة التنمية مدعمة لهذا الاتجاه، فقد أسهم انتشار التعليم ووسائل الاتصال في غرس وتدعيم القيم الإسلامية. فقام التعليم على فلسفة وسياسة واضحة ترنو إلى نشر القيم والتعاليم الإسلامية والمحافظة على التراث الثقافي للمجتمع السعودي. فكانت معطيات التقنية الحديثة من العوامل التي أسهمت في المحافظة على المبادئ والقيم الإسلامية. كذلك قامت التنمية في مقاصدها على المحافظة على تعاليم الدين الإسلامي وهذا مانصت عليه خطط التنمية في أهدافها الاستراتيجية. فأنت برامج التنمية ومشاريعها متناغمة ومنسجمة مع التعاليم الشرعية والقيم الإسلامية. وكانت التنمية في مجملها تفاعل بناء بين ثوابت الماضي ومستجدات العصر، حيث عملت الثانية على تدعيم الأولى وتثبيتها. فلم يكن التغير الاجتماعي في المملكة العربية في أي من مراحلها السالفة انقطاعاً عن الماضي أو نقيضاً له، وإنما امتداد وتجديد وتحديث في إطار إسلامي فريد، وهذا ما يجعل تجربة المملكة العربية السعودية فريدة في نموذجها ومتميزة في منهجها ومسيرتها.

ثانياً: العوامل التي أسهمت في إحداث التغير الاجتماعي

هناك عوامل كثيرة أسهمت في إحداث وتوجيه التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية، ولكن سوف نقصر الحديث في هذا الجزء على العوامل الرئيسة، وهي: العوامل السياسية، والعوامل الدعوية، والعوامل الاقتصادية والتقنية.

١ - العامل السياسي

يعد العامل السياسي أقوى وأهم العوامل التي أسهمت في إحداث التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي. فقد قامت القيادة السياسية منذ عهد الملك عبد العزيز - رحمه الله - حتى العصر الراهن بدور حاسم في إحداث وتوجيه التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. ويمكن أن نجمل تأثير العامل السياسي في

إحداث التغيير الاجتماعي على النحو الآتي:

لقد كان مجتمع الجزيرة قبل التوحيد يمثل وحدات متناثرة، تسودها الفوضى والاضطرابات، والصراع والتطاحن القبلي. فتوحيد هذه الوحدات والقبائل في دولة موحدة وفي مجتمع متجانس يسوده الأمن والاستقرار يعد عملاً كبيراً في توجيه وصياغة التغيير الاجتماعي. والفضل، بعد الله، يعود في ذلك إلى الجهود التي بذلها الملك عبدالعزيز ورجاله، رحمهم الله، في توحيد الجزيرة وإحداث تغيير جذري فيها. لذلك يعد فتح الرياض نقطة البداية لتحول شامل في مجتمع الجزيرة العربية، حيث تبعه الملك عبد العزيز بتوحيد الكيانات المتناثرة والمتناحرة. فقد استطاع إزالة الحواجز السياسية والاجتماعية بين أبناء الجزيرة العربية، وتوحيد القبائل تحت راية واحدة وفي ظل حكومة مركزية، وهذا يعد تحولاً اجتماعياً كبيراً في بنية المجتمع ونظمه.

كذلك يعد عمل الملك عبد العزيز في مشروع توطین البدو في الهجر والأرياف سياسة حكيمة وصائبة، فقد تبنى فكرة التوطين ودعمها، وبذلت الدولة في ذلك قصارى جهدها من تقديم الدعم المادي والمعنوي في بناء الهجر. وقد أسهمت عملية التوطين في توفير الأمن والاستقرار، وفي تحقيق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية. فقد أحدثت عملية التوطين تحولاً في نمط الحياة الاجتماعية القائمة على التنقل والترحال إلى تكوين مجتمعات مستقرة تعمل في الزراعة وتربية الماشية، وتسهم في المجال الأمني والعسكري. وبذلك تكون سياسة التوطين التي نفذها الملك عبد العزيز أحدثت تغييرات كبيرة في بنية المجتمع وأسلوب حياته.

عملت القيادة السياسية من عهد الملك عبد العزيز حتى العصر الراهن على بناء الشخصية الوطنية. فأنشأت المدارس والمعاهد التي أسهمت في صياغة الشخصية الوطنية التي تحمل هموم تنمية البلاد ورفيها. كذلك أسهمت شبكة

المواصلات الحديثة في تكثيف الاتصال بين أجزاء البلاد مما دعم التعارف والاندماج بين المواطنين في أنحاء البلاد المختلفة. ومن ناحية أخرى تعد وسائل الاتصال الجماهيري التي حرصت الدولة على أن تشمل جميع أرجاء البلاد من الوسائل الأساس التي أسهمت في تحقيق الاندماج والتكامل بين أفراد المجتمع، وفي تذويب الفوارق الاجتماعية والجغرافية، وإيجاد نسيج اجتماعي متجانس. وفي العموم أسهمت التنشئة الاجتماعية والسياسية التي صاغت القيادة السياسية في بلورة الشخصية الوطنية التي تحمل الولاء والانتماء للدين والوطن (العمرى، ١٤١٠هـ).

دأبت القيادة السياسية منذ عهد الملك عبد العزيز إلى وقتنا هذا على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ فأقامت المشاريع التنموية والصناعات البتروكيماوية، وطوّرت الخدمات الأساسية لتعم جميع أرجاء البلاد. كذلك شجّعت الدولة الاستثمار وسهّلت سبله ودعمته بالقروض والحماية؛ مما أسهم في تحسن مستوى الدخل الوطني ورفع المستوى المعيشي لأبناء البلاد. وبذلك كان لسياسة التخطيط والتنمية أثر كبير في إحداث وتوجيه التغير الاجتماعي الوجهة السليمة ليعم الرخاء والازدهار الاقتصادي.

كذلك عملت القيادة السياسية منذ توحيد المملكة حتى العصر الراهن على التطوير الإداري وبناء الدولة الحديثة. و يتضح ذلك في تطور النظام السياسي والذي بدأ بوزارة واحدة في عام ١٣٥١هـ لتصل إلى اثنتين وعشرين وزارة في عهد خادم الحرمين الشريفين. وتطوّر تبعاً لذلك الجهاز الإداري والجهاز العسكري. وقد توجّه هذا البناء خادم الحرمين الملك فهد بإصدار الأنظمة الثلاثة: نظام الحكم، نظام مجلس الوزراء، ونظام مجلس الشورى، ونظام المناطق، والتي عملت على تفعيل المشاركة الوطنية في توجيه التنمية والتغير الاجتماعي .

ويعد نظام الحكم السعودي الذي صدر في عام ١٤١٢هـ تقنياً وتحديدًا لمسيرة

التغير الاجتماعي، فقد نص نظام الحكم في المملكة العربية السعودية على أن الشريعة الإسلامية هي دستور البلاد وأن الأنظمة والتشريعات مستمدة من كتاب الله وسنة رسولة، ومتسقة مع مقاصد الشريعة. كذلك أكد نظام الحكم على أن الأسرة هي الوحدة الأساسية لبناء المجتمع فيجب المحافظة على قيمها وآدابها وأن يربي أفرادها على العقيدة الإسلامية والتعاليم الشرعية. وبذلك كانت السياسة الإعلامية وسياسة التعليم وسياسة الرعاية الاجتماعية، منبثقة من الشريعة الإسلامية، تسعى إلى تدعيم القيم والأخلاق الإسلامية والمحافظة عليها، (الغرفة التجارية ب. ت).

٢ - العامل الدعوي

تعد دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب -رحمه الله- التي عرفت فيما بعد بالدعوة السلفية، من العوامل الأساس التي أسهمت في تشكيل التغير الاجتماعي في الجزيرة العربية. وقد امتدت هذه الدعوة على أيدي أنصارها وكانت سنداً قوياً في توحيد الجزيرة العربية. ويمكن استجلاء تأثير الدعوة في المواضع الآتية:

لقد كان لرجال الدعوة أثر كبير في توحيد الجزيرة العربية حيث عملوا على القضاء على الفرقة والانقسامات السائدة بين أبناء البلاد. وذلك من خلال إقناع الناس بالامتثال للشرع الإسلامي؛ ومن ثم تقبل مفهوم البيعة والسمع والطاعة للإمام الشرعي وقبول أنظمة الحكومة المركزية. وحفز الناس على الجهاد والبذل والتضحية من أجل إقامة دولة التوحيد. ويتجلى العامل الدعوي في ظهور جماعة الإخوان التي تعد العمود الفقري في جيش الملك عبد العزيز، والتي حملت رؤية الجهاد وأبليت في توحيد البلاد (أبوعلي ١٤٠٦هـ).

أذكت الدعوة السلفية الشعور الإسلامي ودعمت الولاء والانتماء للدين والوطن عوضاً عن القبيلة أو الإقليم، فعمل الدعاة على إضعاف الولاء القبلي

وإحلال التضامن والتناصر في الدين بدل من التضامن والتعصب القبلي. وجسدت الدعوة السلفية مفهوم الأخوة والترابط والتلاحم في ظل سيادة الشرع، وعملت على توحيد الناس تحت راية واحدة مدعمة بذلك التجانس والتقارب بين أبناء البلاد.

كذلك أسهم الدعاة في إنجاح مشروع التوطين حيث صدرت الفتاوى التي تحث على بناء الهجر والقرى، وأسهم الدعاة والوعاظ في تشجيع الاستقرار وممارسة الزراعة، وبذلك بدأ تأسيس الهجر بأفراد جماعة الإخوان. (أبو عليّة ١٤٠٦هـ)

أسهم الدعاة والمشايع في نشر العلم والتعاليم الإسلامية في الجزيرة العربية، في وقت سادت فيه الأمية والجهل. فقد كانت المدن الرئيسة قبله لأبناء البادية والحاضرة لتلقي المعارف والعلوم الإسلامية. وقد كان التعليم في بداياته يقوم على أيدي المشايخ والدعاة في الكتاتيب (داخل المسجد)، حيث يتعلم التلاميذ القراءة والكتابة وحفظ القرآن. وكانت هذه الكتاتيب هي المؤسسات التي تخرج الدعاة والقضاة وأهل العلم. وانتشرت الدعوة بعد ذلك في المدن والأرياف والهجر وأسهمت في القضاء على البدع والخرفات والانحرافات العقدية. (العجلان ١٤٠٩هـ)

والدعوة جزء من بناء الدولة السعودية في العصر الراهن، وتعد معلماً في نشر العلم والفضيلة وعامل من عوامل الوحدة والاستقرار، وقد انداحت هذه الدعوة في الجامعات والكليات والمعاهد العلمية والتعليم العام لتسهم في نهضة ورقي البلاد.

كذلك تجسدت الدعوة في جملة من المؤسسات والهيئات في العصر الراهن، تعمل على توجيه وضبط التغير الاجتماعي في المجتمع السعودي. فتعد هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المنتشرة في أرجاء البلاد وسيلة فاعلة في المحافظة على

الأخلاق الإسلامية والآداب العامة، ومقاومة السلوكيات المنحرفة ومحاربة البدع والخرفات، وتسهم بدور بارز في تدعيم الضبط الاجتماعي، لذلك تعد الهيئة وسيلة فاعلة في ضبط وتوجيه التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي (السيف ١٤١٨هـ) . وتأتي وزارة الشؤون الإسلامية ، ووزارة الحج وغيرها من المؤسسات الدعوية، لتدعم وتساند في توجيه وضبط التغير الاجتماعي في ضوء الضوابط الشرعية.

٣ - العوامل الاقتصادية والتقنية

إن الازدهار الاقتصادي عنصر مهم في إحداث التغير وتشكيل الحياة الاجتماعية. فتوافر الموارد المالية مطلب أساس للحصول على المنتجات التقنية والمخترعات الحديثة، وإلا تبقى التنمية حلما صعب المنال. ويتضح تأثير الاقتصاد والتقنية في النقاط الآتية:

يعد اكتشاف النفط نقطة تحول جذري في الاقتصاد السعودي. فلقد كان الاقتصاد السعودي يقوم على الزراعة البسيطة والصناعات البدائية ويعيش أبناء المجتمع في اكتفاء ذاتي يقوم على معيشة الكفاف، و كانت البلاد تعاني من شح الموارد وركود حركة الاستثمار. ولكن اكتشاف النفط وازدهار عائداته أحدث نهضة اقتصادية واجتماعية، توارت على إثرها مظاهر الاقتصاد التقليدي، وظهرت ملامح الاقتصاد الحديث المرتبط بالسوق العالمي. ومن جانب آخر أصبح العمل في قطاع النفط وأجهزة الدولة مصدر العيش لكثير من أبناء البلاد. كذلك أثرت عائدات النفط على تحديث القطاع الزراعي حيث ظهرت المزارع الحديثة التي تعتمد على المكننة والتقنية الحديثة. (Al- Zahrani, 1986)

أسهم ارتفاع عائدات النفط في الازدهار الاقتصادي والذي تحسن على إثره المستوى المعيشي للمواطنين؛ ومكن كثير من أبناء البلاد من اقتناء المنتجات التقنية الحديثة. كذلك شاع السلوك الاستهلاكي للمنتجات المادية والكمالية الحديثة. ومن

جانب آخر أثرت عائدات النفط في تعدد الفرص الوظيفية مما أسهم في سرعة الحراك الاجتماعي، وفي تشعب التدرج الاجتماعي فظهرت شرائح وفئات جديدة في المجتمع نتيجة للتعليم الحديث والانتعاش الاقتصادي. (المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١م)

أثر الرخاء الاقتصادي في تحسن مستوى الخدمات، واستطاعت الدولة وضع خطط طموحة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فأسست شبكة من المواصلات الحديثة للسيارات والطائرات والقطارات والتي ربطت أجزاء المملكة ببعضها الآخر. وقد عززت المواصلات الحديثة الترابط الاجتماعي وصلة الأرحام بين الأقارب. كذلك سهلت المواصلات الحديثة الحراك الاجتماعي والجغرافي بين أنحاء المملكة المختلفة، وانتشر السلوك السياحي بين أرجاء البلاد مما عزز التعارف والتآلف وتذويب الحواجز الجغرافية والاجتماعية بين أبناء البلاد.

كذلك أسهمت شبكة الاتصالات الحديثة، من خلال المذياع والتلفاز والصحف والمجلات، في توجيه التغير الاجتماعي، من خلال البرامج الموجهة لنشر الوعي ورفع المستوى الثقافي بين المواطنين. وأثر الهاتف في تيسير الاتصال بين أنحاء المملكة وتدعيم الروابط الاجتماعية. (عيسى، ١٤١٢هـ).

الخلاصة

يتضح مما سبق أن التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي لا يمكن تفسيره في ضوء إحدى النظريات العاملية، حيث لم يكن هناك عامل واحد مسؤول عن إحداث التغير الاجتماعي، وإنما هناك جملة من العوامل الاجتماعية أسهمت مجتمعة في إحداث التغير الاجتماعي. ومن العوامل الرئيسة التي أسهمت مجتمعة في إحداث التغير الاجتماعي العامل السياسي والعامل الدعوي والعامل الاقتصادي.

لقد أسهمت العوامل الثلاثة السالفة في صياغة نموذج تنموي فريد لا يمكن كذلك تفسيره في ضوء افتراضات النظرية التحديثية. فقد عملت القيادة السياسية في البلاد على بلورة نموذج تنموي يأخذ بمستجدات العصر، ومنتجات التقنية الحديثة، ووسائل الرقي والتقدم مع الحفاظ على القيم والمبادئ الإسلامية. وباختصار استطاعت المملكة العربية السعودية أن تقيم دولة حديثة في ضوء الإطار والمنهج الإسلامي.

ثالثاً: مظاهر التغير الاجتماعي

بعد عرض ومناقشة مراحل التغير الاجتماعي والعوامل التي أسهمت في حدوثه، يأتي الحديث على بعض مظاهر التغير الاجتماعي والتي تجسد بوضوح كثافة وعمق التحول والتبدل الذي طرأ على البناء الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي. ومظاهر التغير الاجتماعي مترابطة وتؤثر في بعضها الآخر ولكنها عرضت مفصلة من أجل التحليل والفهم. وسوف نتناول المظاهر الآتية: السكان والتحضر، التعليم، البناء المهني، النظام القرابي.

١ - السكان والتحضر

كان سكان المناطق الحضرية في الجزيرة العربية في بداية القرن الرابع عشر الهجري، نسبة صغيرة لا تتجاوز ١٠٪ من إجمالي السكان، بينما الغالبية العظمى ٧٠٪ هم من البدو الرحل أو شبه الرحل، وسكان القرى والأرياف قرابة ٢٠٪ من إجمالي السكان. ولكن بعد توحيد المملكة والازدهار الاقتصادي تغيرت التركيبة السكانية في المملكة بشكل مذهل.

بدأت المناطق الحضرية في النمو حيث بلغ تقريباً سكان الحضر في عام ١٣٧٠هـ ٢٢٪ من إجمالي السكان، مقابل ٦٦٪ يعيشون في البادية، و ١٢٪ في القرى والأرياف. ثم تسارع نمو المدن بشكل مذهل ليصل سكان الحضر إلى ٤٦٪.

من إجمالي السكان مقابل ٢٨٪ يعيشون في المناطق الريفية و ٢٦٪ يعيشون في البادية، تبعاً لتعداد العام للسكان عام ١٣٩٤هـ. (الرويثي، ١٩٨٨م). والنمو في المراكز الحضرية مازال مستمراً حيث بلغ سكان المناطق الحضرية ٧٧,٢٪ في عام ١٤١٣هـ وتشكل نسبة السعوديين الذين يعيشون في المناطق الحضرية بـ ٦٨,٥٪ من إجمالي السكان (والمراكز الحضرية حسب التقسيم الرسمي هي التي يزيد عدد سكانها عن ٢٤٠٠ نسمة)، (Al Hathloul, and Edadan 1995).

وقد أخذت عملية التحضر في المملكة العربية السعودية ثلاثة نماذج أساسية: النموذج الأول تمثل في ظهور مدن جديدة مرتبطة باكتشاف النفط وصناعته. فقد شُيّدت مجموعة من المدن الجديدة مثل الظهران، ورأس تنورة، وبقين وغيرها حول حقول النفط، كذلك شُيّدت المدن الصناعية القائمة على صناعة النفط وتكريره، مثل الجبيل وينبع. وكانت هذه المدن تمثل مراكز جذب لأبناء البلاد من البادية والريف حيث توافر فرص العمل والخدمات الأساسية والمساكن المريحة. وكانت المدن الجديدة تمثل مزيجاً من أبناء القرى والأرياف وأبناء البادية، انصهرو في بوتقة اجتماعية واحدة مستقرة ومتجانسة، (جريل، ن. س، ١٤١٠هـ).

ويمثل النموذج الثاني القرى والمدن الصغيرة التي نمت وازدهرت بسبب وجودها قرب حقول النفط. وتعد الدمام مثلاً واضحاً لهذا النموذج حيث كانت الدمام عبارة عن بلدة صغيرة يعيش سكانها على صيد الأسماك واستخراج اللؤلؤ. ثم تحولت بعد ذلك إلى مدينة ضخمة، حيث يقدر عدد سكانها في عام ١٩٦٥م بحوالي خمسة وأربعين ألف نسمة، ثم تضاعف عدد السكان ثلاث مرات خلال عشر سنوات ليصل إلى قرابة ١٣٠ ألف نسمة في عام ١٩٧٤م. ثم تضاعف بعد ذلك ليصل إلى قرابة النصف مليون نسمة في عام ١٩٩٢م.

والمودج الثالث يمثل المدن التي نمت وتوسعت في حجمها ليس بسبب

وجودها في المناطق النفطية، ولكن بسبب ازدهار عائدات النفط ونمو الصناعات والخدمات العامة. وتعد مدينة الرياض وجدة والمدينة المنورة والطائف أمثلة لهذا النمط من التحضر، (جريل، ن. س ١٤١٠هـ). فإذا نظرنا إلى عدد سكان الرياض وجدة ومكة والطائف في عام ١٩٤٠م لوجدناه ٣٠٠٠٠، ٣٠٠٠٠، ٨٠٠٠٠، ٥٠٠٠ نسمة، على التوالي. ولكن هذه الأرقام تضاعفت عشرات المرات لتصل في عام ١٩٦٥م في كل من الرياض وجدة ومكة والطائف إلى: ١٦٩١٥٨، ١٤٩٨٥٩، ١٥٨٩٠٨، ٥٩٩٥٤ نسمة على التوالي، (جريل ١٤١٠هـ). وقد تضاعفت أعداد السكان في عقد التسعينات لتصل إلى ٧٨٠٠٠٠، ٢ نسمة في مدينة الرياض، ٢٠٥٠٠٠٠ نسمة في مدينة جدة في عام ١٩٩٢م، (Al Khalifah 1995).

كذلك نمت أعداد المدن وتوسعت مجموعة من المراكز الريفية لتصبح في مصاف المدن والمراكز الحضرية. فقد ازدادت أعداد المدن من ١٠ مدن في عام ١٩٤٠م إلى ٨٢ مدينة في عام ١٩٧٤م ثم ازداد عدد المدن ليصل إلى ١٠٢ مدينة في عام ١٩٨٧م. (Al Khalifah, 1995)

وقد أثرت الهجرة الضخمة من البادية والريف والعمالة الوافدة في ازدهار المدن والضغط على الخدمات. وقد أدى ذلك إلى توسيع الخدمات وتطويرها لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للسكان، كذلك عملت الدولة على توسعة الشوارع القائمة وشق شوارع جديدة داخل المدن لفك الاختناقات المرورية. وقد مثلت الهجرة الضخمة في بداياتها بروز المساكن العشوائية حول المدن إلا أن هذه الظاهرة بدأت تختفي في الوقت الراهن. ومن جانب آخر أسهمت الهجرات الضخمة من القرى والأرياف في تفريغ بعض المناطق الريفية من السكان مما أثر سلباً على الإنتاج الزراعي.

كذلك أثرت الهجرة الكبيرة وعملية التحضر على نمط الحياة الاجتماعية. فلم

تعد السكنى كما هي في البادية والأرياف تتمحور حول القرابة والإنتاج المشترك، فسكان المدن من مشارب مختلفة ومن ثقافات فرعية متباينة. تسود بينهم إلى حد ما علاقات ثانوية، فالبيوت الكبيرة المتباعدة تقلل من فرص التفاعل بين الجيران وتضعف العلاقات المباشرة والأولية التي كانت سائدة بكثافة في البادية والمناطق الريفية.

ونتيجة للازدهار الاقتصادي؛ تحسن المستوى المعيشي للسكان والذي أثر بدوره في الانتقال من المباني القديمة داخل المدن إلى مباني أكثر حداثة وأكبر في حجمها. وهذا الحراك السكاني داخل المدن أثر على التوزيع الاجتماعي للسكان، والذي يقترب من تقسيم بيرجس وبارك للمدن الأمريكية. فقد أصبح على سبيل المثال في مدينة الرياض دوائر سكنية مختلفة، في قلب المدينة مركز تجاري، تحيط به أحياء سكنية يقطنها غالباً العمالة الوافدة، وفي الدائرة الثالثة يسكن بعض المواطنين وبعض متوسطي الدخل من العمالة الوافدة. وفي ضواحي المدينة يسكن معظم متوسطي ومرتفعي الدخل من المواطنين، وتختلف التركيبة الاجتماعية للسكان في ضواحي المدينة من منطقة إلى أخرى.

زاد النمو السكاني لأبناء المملكة من سبعة ملايين في عام ١٣٩٤هـ ليصل إلى ٨٣٥ ٣٠٤ ١٢ نسمة عام ١٤١٢هـ. وهذا بفضل الله ثم تطور الخدمات الصحية التي أسهمت بخفض معدل الوفيات بشكل عام وبين الرضع على وجه الخصوص، واستمرار معدل المواليد مرتفعاً. وارتفاع معدلات النمو يعكس بلا شك التركيبة العمرية للسكان حيث تمثل الفئة العمرية أقل من خمسة عشر سنة قرابة ٤٨٪ من إجمالي السكان. وهذه التركيبة لها تأثيراتها المستقبلية على سوق العمل وقطاع الخدمات. (مصلحة الإحصاءات العامة ١٤١٥هـ)

٢ - التعليم

كان التعليم في الجزيرة العربية محدوداً في مادته ونطاقه. فقد كان عبارة عن تعليم بسيط، يتعلم فيه التلاميذ مبادئ القراءة والكتابة وحفظ القرآن وبعض مبادئ الحساب. كذلك اعتمد التعليم على الأساليب التقليدية حيث تعطى الدروس في الكتاتيب؛ والتي تمثل حلقات دراسية في أروقة المساجد أو في بيوت المشايخ والأئمة. وكانت الوسائل التي يعتمد عليها التعليم بسيطة وبدائية حيث تعكس الظروف البيئية والمعيشية؛ فقد كانت الوسيلة الأساس للتسجيل وتقييد العلم هي الألواح أو الجلود التي يدون عليها التلاميذ ما يتعلمونه من المعلم من أجل الاستذكار والحفظ (أبوعلية ١٤٠٦هـ).

والتعليم عبارة عن نشاط أهلي وجهود فردية يقوم بها بعض العلماء وأئمة المساجد. لذلك لم يكن هناك نظام عام للتعليم ولم تقم له مؤسسات متخصصة. وكان التعليم في كثير من الأحيان يعكس حاجة القائمين عليه وتوجهاتهم الفقهية والفكرية. وكان التعليم محصوراً في نطاق ضيق وعلى فئات قليلة. فالغالبية العظمى من السكان لاتعرف القراءة والكتابة، وقد تمر بالقرية لانجد فيها من يستطيع قراءة الرسالة. وكانت مراكز التعليم في الجزيرة تتركز في مكة والمدينة المنورة وفي الدرعية ثم في الرياض بعد ان أصبحت العاصمة السياسية في الدولة السعودية الثانية.(أبوعلية ١٤٠٦هـ)

ولكن بعد توحيد الجزيرة العربية على يد الملك عبد العزيز -رحمه الله- والازدهار الاقتصادي الذي مرت به البلاد؛ حدث تغير كبير في البناء المهني وتقسيم العمل. وبرزت الحاجة إلى التخصصات العلمية والفنية والمهارات الإدارية وغيرها؛ مما يستلزم ظهور نمط جديد من التعليم يلبي الاحتياجات الجديدة والتخصصات الحديثة. ولذلك حدث تغير شامل في نمط التعليم ونطاقه. وقد توسع

التعليم في مادته فلم يعد محصوراً في الدراسات الشرعية ومبادئ القراءة والكتابة، ولكنه توسع ليشمل العلوم الحديثة من الكيمياء والفيزياء والرياضيات والعلوم الفنية والمهنية ثم أخيراً الحاسب الآلي بالإضافة إلى العلوم الشرعية.

وقد أخذت الدولة على عاتقها تحمل تكاليف التعليم وتطويره، فلم يعد نشاطاً أهلياً تطوعياً، وإنما أصبح عملاً منظماً له مؤسساته المتخصصة. فقد تم تأسيس مديرية المعارف سنة ١٣٤٣هـ لنشر التعليم والإشراف على مؤسساته. وبعد ذلك قامت المديرية بفتح المدارس والمعاهد في المدن السعودية. وقد لاقى التعليم الرسمي في بدايته بعض الرفض والعزوف من بعض رواد التعليم التقليدي، ولكن سرعان ما انتشر وأيد بعد ذلك من عموم شرائح المجتمع.

والتعليم في مسيرته مرَّ بقفزات كبيرة؛ ففي عام ١٣٤٣هـ كان مجموع المدارس الأهلية والحكومية في المملكة العربية السعودية اثني عشرة مدرسة يدرس بها سبعمائة طالب. وتطور التعليم بتدرج وببطء نتيجة لضعف الموارد المالية ليصبح عدد المدارس في عام ١٣٦٥هـ سبعين مدرسة عدد طلابها ٨٤٠٠ طالب، ثم قفز عدد المدارس بعد ذلك ليصل إلى ٣٩٧ مدرسة يدرس فيها ٥٢٢٥٦ طالباً في عام ١٣٧٢هـ. وبعد التوسع المذهل في القطاع التعليمي وتعدد مؤسساته أنشئت وزارة متخصصة للإشراف على التعليم وتطويره، وكان ذلك في عام (١٣٧٣هـ) حيث أسست وزارة المعارف. وشهدت المملكة بعد ذلك نمو وتطور مذهل في القطاع التعليمي، فقد فتحت المدارس الرسمية والمعاهد والكليات، وأصبح التعليم يعم جميع أنحاء المملكة في القرى والأرياف والهجر. وبلغ عدد الطلاب ١٩١٠٧٨ طالباً في عام ١٣٨٢هـ، ثم تضاعف بعد ليصل إلى ٤٥٦٢١٣ طالباً في عام ١٣٩٢هـ ثم تضاعف عدد الطلاب ليصل إلى ١١١٥٨١٥ طالباً في عام ١٤٠٢هـ ثم وصل بعد ذلك عدد الطلاب إلى ٢٠٧٣٧٢١ في عام ١٤١٥هـ (الإحصاءات العامة ١٤١٥هـ).

وبعد توسع التعليم الجامعي وتعدد الجامعات والكليات أنشئت وزارة التعليم العالي في عام ١٣٩٥هـ لتشرف وتطور التعليم الجامعي.

وتوسع التعليم الرسمي في نطاقه ليشمل الإناث، حيث بدأ التعليم الرسمي للفتاة في عام ١٣٨١هـ. وقد لاقى تعليم الفتيات في بداياته معارضة شديدة في بعض أنحاء المملكة وتحفضاً من بعض المواطنين عليه. وقد كان الإقبال عليه محدوداً حيث رفضت بعض الأسر إرسال فتياتها إلى المدارس. وقد تكون مواقف الرفض هذه طبيعية في بداياتها؛ حيث لم يألف الناس هذا النمط من التعليم، ولم تألف الأسر خروج الفتاة من المنزل وابتعادها عن مسكن الأسرة. فقد كان الخوف من هذا الجديد والريبة منه هي الدافع إلى مواقف الرفض التي اتخذتها كثير من الأسر في بداية تعليم الفتاة، خاصة وأن تجارب بعض الدول الأخرى في تعليم الفتاة تذكى هذه الريبة والتوجس من هذا الجديد. وقد بلغ عدد الطالبات ١٩١٤٠ طالبة في عام ١٣٨٢هـ.

ولكن بعد أن رأى الناس طبيعة تعليم الفتيات والطريقة التي يتهجها، بدأت حدة الرفض تخفّ وبدأ الإقبال على تعليم البنات ينتشر بسرعة مذهلة ليصل عدد الطالبات إلى ١٧١٣٨٠ طالبة في عام ١٣٩٢هـ. وعمّ تعليم الطالبات جميع القرى والأرياف في أنحاء المملكة العربية السعودية ليصل عدد الطالبات إلى ٧٠٢٥٩٣ عام ١٤٠٢هـ، ثم قفز عدد الطالبات ليصل إلى ١٨٥٩٠٦٦ طالبة في عام ١٤١٥هـ (الإحصاءات العامة ١٤١٥هـ).

وبعد انتشار التعليم العام، أخذت الدولة ترسل البعثات الدراسية إلى مصر والدول الإسلامية الأخرى لإتمام التعليم الجامعي والتعليم العالي. ثم بعد ذلك أخذت أفواج كبيرة من الدارسين تتجه إلى أمريكا وأوروبا لمواصلة التعليم العالي. وكانت طلائع المبتعثين هم نواة الاحتكاك بالثقافات المجاورة ومن ثم الثقافة الغربية.

وقد حملت طلائع المبتعثين على عاتقها لواء التجديد والتحديث، حيث أنت برؤى جديدة للإصلاح والتغيير. وقد دخلت هذه الفئة في صراع مع التيار الثقافي السائد، ولكنه صراع وتدافع سلمي أسهم في إحداث تغييرات كبيرة في بنية المجتمع ونظمه (المارك).

وقد أثر التعليم بشكل فاعل في نشر الثقافة والوعي بين المواطنين، وفي إيجاد جيل متعلم يحمل لواء الإصلاح ويقود دفة التنمية في البلاد. وأسهم في إعداد الشباب وتشكيل اتجاهاتهم بما يخدم الدين والوطن، فقد كان التعليم هو حجر الزاوية في بلورة مجتمع متجانس ومتوحد. كذلك أسهم التعليم في تراجع الأمية والقضاء على كثير من السلوكيات والعادات التي لاتتفق مع توحيد واستقرار المجتمع.

وأصبح التأهيل العلمي العام و الفني مطلباً أساساً من أجل الدخول إلى سوق العمل وشغل الوظائف والمراكز الاجتماعية. فلم تعد مكانة الشخص وموقعه من الإنتاج يتحدد تبعاً لدائره القرابية أو مكتسباته الوراثية، وإنما أصبحت مكانة الفرد في المجتمع والدور الذي يقوم به يتوقف على مستواه التعليمي وقدراته المهارية، (الرميحي، ١٩٧٥م).

٣ - البناء المهني والحراك الاجتماعي

كان التقسيم المهني في الجزيرة العربية بسيطاً ومحدوداً؛ فالرعي وتربية الماشية تسود في التجمعات البدوية والتي تشكل الغالبية العظمى من السكان آنذاك، بينما تسود الزراعة البسيطة وتربية الماشية في القرى والأرياف. وفي المدن والمراكز الحضرية تنتشر بعض الصناعات والحرف اليدوية مثل صناعة الأدوات الزراعية البسيطة وأدوات الأكل والطبخ البسيطة، والنجارة والحياكة وبعض الصناعات الجلدية، وكانت هذه الحرف والصناعات ترتبط ببعض الشرائح الاجتماعية التي

تعمل فيها كأسر ويتوارثها أبنائها عبر الزمن، (الدخيل ١٤٠٦ هـ). كذلك يعمل أبناء المدن والمراكز الحضرية بالتجارة المحدودة. ويسود في المدن الساحلية الغوص وصيد الأسماك، وخدمة الحجاج في ربوع المشاعر المقدسة. والمستوى المعيشي متقارب بين هذه الفئات، فالغالبية العظمى من السكان تعيش على الكفاف.

ولكن بعد توحيد المملكة والازدهار الاقتصادي حدث تغير شامل في البناء المهني صاحبه حراك اجتماعي واسع للغالبية العظمى من المواطنين. فقد تغيرت التركيبة المهنية بشكل جذري لأبناء البلاد؛ فلم تعد عملية الرعي أو الزراعة وصيد الأسماك هي المهن الرئيسة التي يعمل فيها المواطنون. بل أصبحت الغالبية العظمى من السكان تعمل في أجهزة الدولة المختلفة سواء كان ذلك في الوظائف الإدارية أو التعليمية أو الفنية أو في القطاع العسكري. وبذلك أصبحت الدولة بعد نمو مواردها والازدهار الاقتصادي المشغل الرئيس لأبناء البلاد. كذلك انخرطت فئة من المواطنين في القطاع الخاص الصناعي والتجاري وقطاع الخدمات والذي أخذ ينمو ويتشكل بسرعة مذهلة في العصر الراهن.

ومن جانب آخر، تغير نمط الإنتاج الزراعي وأصبح يعتمد على التقنية الحديثة من الحرائث والحصادات وآلات الري الحديثة بدلاً من الجهد العضلي. وبذلك لم تعد مهنة الزراعة تستوعب أعداداً كبيرة في الإنتاج، حيث كان لدخول الآلة في عملية الإنتاج الفضل الكبير في الحد من كثافة العمالة اليدوية في الزراعة.

كذلك حدث تغير كبير في الأعمال والأدوار التي تؤديها المرأة. فقد كانت المرأة تشارك الأسرة في الإنتاج الزراعي أو في تربية الماشية وبعض الصناعات في السابق، ولكن انتقل الإنتاج من محيط الأسرة إلى خارج المنزل في المعامل والمصانع والمؤسسات أحدث تغييراً كبيراً في دور المرأة. فقد بدأت بعض النساء يمارسن أدواراً جديدة ويتبوأن مراكز جديدة خارج نطاق الأسرة والمنزل. فالمرأة في العصر

الحديث تشارك في المسيرة التنموية سواء كان ذلك في القطاع التعليمي أو الطبي أو غيره من المؤسسات الخدمية والإنتاجية الأخرى (الدباغ ١٩٨٠م).

وتبعاً لتغير البناء المهني في المجتمع العربي السعودي تغيرت محددات التدرج الاجتماعي. فلم تعد القبيلة أو القرية هي التي تحدد البناء المهني ومراكز الأفراد في هذا البناء. ولكن ظهور الدولة الحديثة وما اتسمت به من التوسع الإداري في أجهزتها، وازدياد مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية، أتاح الفرصة لكثير من أبناء البلاد من التقدم في السلم الوظيفي نحو المراكز العليا. وأصبحت مكانة الفرد في الغالب تتحدد تبعاً للمركز الذي يحتله في السلم الوظيفي. وبذلك ظهرت فئات وشرائح اجتماعية جديدة في المجتمع فهناك: أصحاب رؤوس الأموال، وملوك الشركات، وأساتذة الجامعات، وكبار الموظفين، والأطباء والمهندسين، والمعلمات والطبيبات والإداريات، والمزارعين الجدد، والعمال الماهرة وغير الماهرة، والعمالة الوافدة، (Murdaichy 1989).

وهذه التغيرات في البناء المهني والحراك الاجتماعي، صاحبها تغيرات في شبكة العلاقات الاجتماعية، وظهور بعض القيم والمفاهيم الجديدة، واندثرت بعض العادات والقيم القديمة. ففي الماضي كان ميدان العمل والإنتاج يقع في الدائرة القرابية، وبذلك كانت علاقة الأفراد تكاد تكون محصورة في الدائرة القرابية سواء كانت القبيلة أو القرية. ولكن بعد انتقال مواقع الإنتاج من محيط الدائرة القرابية إلى القطاعات المختلفة، سواء كان ذلك في المؤسسة أو المصنع والمعمل، أدى ذلك إلى ظهور شبكة علاقات جديدة؛ فالفرد مثلاً لم يعد محصوراً في علاقاته القرابية، وإنما يرتبط بعلاقات واسعة مع زملائه في العمل ونظرائه في المهنة، ومع مجتمع الجيرة. وأصبحت مكانة الفرد في المجتمع لاتعتمد في الغالب على نسبه أو عشيرته وإنما تعتمد على مؤهله العلمي ومركزه الوظيفي وعلى الدور الذي يؤديه في خدمة المجتمع، (الغامدي ١٤١٠هـ).

٤ - النظام القراي

كانت العشيرة أو القبيلة هي النظام الاجتماعي السائد في الجزيرة العربية. فالقبيلة هي التي تقوم بمهام الحماية لأبنائها، وتقوم بالفصل بين المتنازعين وهي وحدة تعمل على تكاتف وتكافل أبنائها. فالقبيلة هي وحدة الإنتاج والاستهلاك السائدة في التجمعات البدوية، بينما تعد العشيرة والأسرة الممتدة المركبة هي النمط الغالب بين سكان الريف والحضر في الجزيرة العربية. ولكن التغير الاجتماعي أثر كثيراً على النظام القراي، سواء على مستوى الوظائف أو البناء.

أثر التغير الاجتماعي على النظام القراي تأثيراً كبيراً؛ فلم تعد القبيلة هي مصدر الحماية ووحدة الإنتاج، ولم تعد تقوم بمهام التعليم والفصل في المنازعات بين أبنائها. وقد أصبحت كثير من وظائف القبيلة أو العشيرة جزءاً من مهام الدولة؛ فالحماية والأمن يقوم بها الأمن والجيش، وفرض الخصومات من مهام القضاء الشرعي، والتعليم والإعداد المهني من مهام التعليم والمؤسسات الرسمية. وبذلك انتهت معظم وظائف القبيلة الأساسية، وتراجعت أهميتها ودورها في حياة الأفراد، وخفت قوة العلاقات القراية بشكل كبير وبخاصة في النطاق الواسع على مستوى القبيلة. وبدأ الانتماء والولاء للقبيلة يتراجع بشكل كبير، فلم يعد من مقتضيات الأمن والحاجة والبقاء، ولكنه بدأ يأخذ طابع الوجهة والمكانة الاجتماعية.

ومن جانب آخر أثرت عملية الهجرة والتحضر على دائرة النظام القراي. فبعد أن كانت القبائل والعشائر تعيش في منطقة أو إقليم واحد، توزع أبناء القبائل والعشائر في أنحاء المملكة المختلفة تبعاً لفرص العمل. فنجد بعض أفراد العشيرة أو حتى الأسرة الواحدة يعمل بعضهم في الدمام وبعضهم في الرياض بينما البقية قد تكون في الموطن الأصلي لهذه العشيرة. وبذلك تقلصت دائرة النظام القراي التي تتفاعل وتترابط مع بعضها في النشاط الاجتماعية المختلفة.

تقلص شكل الأسرة من الأسرة الممتدة المركبة، والتي تشتمل على الوالدين وإخوانهم، وأبنائهم المتزوجين والأجداد إذا كانوا على قيد الحياة والذين يعيشون في مسكن واحد ويشترون في المعيشة، إلى الأسرة الممتدة البسيطة (وتشتمل على الوالدين وأحد أبنائهما المتزوجين). وانتشرت الأسر (الزواجية) وهي (الزوج والزوجة وأولادهما فقط) والتي لا تسكن مع الوالدين ولا تشترك معهم في المعيشة، والتي غالباً ما تسكن في منازل قريبة من منزل الوالدين، (حطب، ١٩٨٠م).

لقد كانت القبائل والعشائر في الغالب منغلقة على نفسها في تفاعلها و علاقاتها، وكان الزواج السائد هو الزواج الداخلي من الأقارب. حيث تتزوج الفتاة من ابن عمها أو من أبناء العشيرة أو القبيلة. وكان من النادر أن تحدث الزيجات خارج نطاق الدائرة القرابية. ولكن هذا النمط من الزواج بدأ يخف تدريجياً في الوقت الحاضر نتيجة لعملية التحضر والهجرة الكبيرة للمدن والمراكز الحضرية. حيث أسهم التغير الحضري في تكثيف التفاعل والتداخل بين السكان من المناطق المختلفة، والذي أسهم بدوره في شيوع وانتشار الزواج الخارجي والذي لا يرتبط بينات العم أو حتى العشيرة بين أفراد المجتمع السعودي، (الخرجي ١٤٠١هـ).

وفي ضوء اتساع المدن وتفرق الأقارب في أماكن متباعدة حاولت بعض الأسر والعشائر المحافظة على صلة الرحم والتكافل بين أبنائها، فظهر ما يعرف بـ (لقاء الأسرة و صندوق الأسرة). وهي عبارة عن لقاءات سنوية أو شهرية يجتمع فيها الأقارب للسلام وصلة الرحم. وفي كثير من الأحيان يكون هناك صندوق لدعم المحتاجين والمعسرين من أبناء الأسرة. وهذه من الآليات الحديثة التي حاولت بها الأسر والعشائر الحفاظ على القيم الإسلامية في ضوء التغيرات الحديثة.

٥ - العمالة الوافدة

لم يكن هناك وجود يذكر للعمالة الوافدة في بداية توحيد المملكة العربية

السعودية. بل كانت الموارد الطبيعية المحدودة من عوامل الطرد لأبناء البلاد؛ حيث نزع بعض أبناء المملكة إلى الدول المجاورة وغيرها من الدول؛ بحثاً عن مصادر الرزق وسبل العيش. فظاهرة العمالة الوافدة تعد مصاحبة ونتاجاً للرخاء الاقتصادي الذي وصلت له المملكة العربية السعودية.

وتعد البعثات الأمريكية للتنقيب عن النفط من أول الوفود الأجنبية على البلاد، والتي تزايدت بعد اكتشاف النفط في عام ١٩٣٨م. ثم أخذ الاتصال والتفاعل بين المواطنين والوفود الأجنبية في التزايد من خلال المشاركة في عملية إنتاج النفط والخدمات المساندة؛ حيث أصبحت مراكز النفط مُشغلاً رئيساً لأبناء البلاد. ومع التحسن النسبي للاقتصاد السعودي زاد تدفق الأيدي العاملة من الدول العربية وغيرها لتبلغ عدد العمالة ٦٠ ألف نسمة في عام ١٩٦٢م. ومع تزايد النمو الاقتصادي وتعدد المشاريع والبرامج التنموية إثر الإنفاق الحكومي الكبير تزايدت أعداد العمالة الوافدة لتصل إلى ٢٤٠ ألف نسمة في عام ١٩٦٧م، (Al-Zahrani, 1986).

وارتفعت أسعار النفط وزادت الكميات المنتجة في عام ١٩٧٣م؛ مما أدى إلى انتعاش اقتصادي كبير وازدهار في الموارد المالية للمملكة العربية السعودية. وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنفاق الحكومي وتعدد المشاريع التنموية، وزادت الحاجة أكثر إلى الأيدي العاملة التي تسهم في تحقيق خطط التنمية الطموحة. وبذلك حدثت زيادة مذهلة في أعداد الأيدي العاملة المدربة وغير المدربة لتصل إلى قرابة مليونين نسمة في عام ١٩٨٠م. (Al-Zahrani, 1986). ومع توسع القطاع العام والنمو الكبير في القطاع الخاص؛ زاد توافد العمالة حيث بلغت ٤٥٩, ٦٢٤, ٤ نسمة حسب الإحصاء الرسمي لعام ١٤١٢هـ. والعمالة الوافدة مازالت في نمو مطرد حتى وصلت إلى أكثر من ستة ملايين نسمة في نهاية ١٤١٥هـ. (وزارة الداخلية

١٤١٦هـ)، مما أوجد بعض الإشكالات الاجتماعية.

والعمالة الوافدة في بدايتها وفي حدود الحاجة الفعلية أمر مقبول. وكان ينظر إلى العمالة الوافدة على أنها حل مؤقت لأزمة قلة الأيدي العاملة الوطنية، وخاصة العمالة المدربة. ولكن رخص الأيدي العاملة الوافدة جعلها خياراً لكثير من المواطنين لتؤدي أدوارهم الفعلية، فنجد المزارع يكتفي بالإشراف وإدارة المزارع بينما الذي يقوم بعملية الإنتاج هم العمالة الوافدة. ونجد هذه الظاهرة منتشرة حتى في المزارع الصغيرة التي تقوم على سفوح الجبال وبطون الأودية. وأصبحت العمالة الوافدة هي التي تمارس التجارة وأغلب الأعمال الفنية في البلاد بينما المواطنون يقومون بدور الإدارة والإشراف. مما جعل العمالة الوافدة تؤدي أغلب الأدوار الإنتاجية في المجتمع.

وقد استشرت ظاهرة العمالة الوافدة لتأخذ بعداً أكثر خطورة. وهو ظهور ما يعرف بالعمالة المنزلية الوافدة. وقد كانت بداياتها تمثل حاجات ضرورية لبعض الأسر وخاصة في ظل خروج المرأة للعمل، وفي حالات ضرورة مشابهة. ولكن هذه الظاهرة مالبست أن تزايدت وأخذت بعداً اجتماعياً آخر؛ فأصبحت العمالة المنزلية من مؤشرات المكانة الاجتماعية ومقومات الواجهة عند البعض. ووجود العمالة المنزلية لفترة طويلة تقوم بكثير من شؤون الأسرة، أسهم في انتشار الانكالية والاعتماد على الغير للقيام بالواجبات المنزلية، وبذلك تطوّرت هذه الظاهرة لتصبح العمالة المنزلية ليست فقط من أجل التقدير الاجتماعي وإنما أصبحت (الحاجة إليها) ضرورة ملحة، وأصبحت كثير من الأسر لاتستطيع الاستغناء عنها بسهولة (العيدان ١٤٠٥هـ).

وقد أحدثت العمالة المنزلية تأثيرات كبيرة وعميقة في بنية المجتمع العربي السعودي. فقد تغيرت كثير من الأدوار التي يقوم بها الزوج والزوجة والأبناء. فكثير

من الأدوار التي تقوم بها الزوجة والبنات من ترتيب وتديبر المنزل وإعداد الطعام وغسل الملابس أصبحت في كثير من الأسر من الأعمال التي تناط بالخدمة. كذلك تعد رعاية الأطفال والاعتناء بهم في بعض الأسر من المهام التي تقوم بها الخادمة أو المربية. كذلك تغيرت كثير من الأدوار التي يقوم بها الأب والأبناء الكبار من إحضار حاجيات المنزل أو أخذ العائلة لزيارات الأقارب أو التسوق، حيث أسند في بعض الأسر إلى السائق. والعمالة المنزلية وبعض العمالة في القطاع الخاص الرخيصة أسهمت في تنمية الاتكالية والاعتماد على الوافدين. مما يسهم في ظهور أجيال ضعيفة مترفة لا تستطيع تحمل الصعاب ومواجهة مشاق الحياة (العيدان ١٤٠٥هـ).

وظاهرة العمالة المنزلية أصبحت جزءاً من تكوين معظم الأسر في المجتمع العربي السعودي، حيث انتشرت في المدن والأرياف والهجر على حد السواء. وصارت المساكن تصمم وتبنى في كثير من الأحيان وفيها مساكن مخصصة للخدمة والسائق. وهذه الظاهرة تعكس تغيراً كبيراً في قيم المجتمع وموروثاته الثقافية.

الخلاصة

- ١ - تجسد التغيرات التي حدثت في السكان والتحضر، التعليم، البناء المهني، النظام القروي، كثافة وعمق التحول والتبدل الذي طرأ على البناء الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي.
- ٢ - تغيرت التركيبة السكانية في المجتمع السعودي، حيث كان معظم السكان يعيشون في المناطق الرعوية والريفية قبل مرحلة التوحيد إلى مجتمع حضري يعيش الغالبية العظمى من أفرادها في المناطق الحضرية. كذلك بدأت كثير من المناطق الريفية تحمل كثير من سمات المناطق الحضرية في العصر الراهن.
- ٣ - حدث تغير شامل في نمط التعليم ونطاقه، حيث توسع التعليم في مادته فلم يعد محصوراً في الدراسات الشرعية ومبادئ القراءة والكتابة، ولكنه توسع

ليشمل العلوم الحديثة من الكيمياء والفيزياء والرياضيات والعلوم الفنية والمهنية. كذلك انتشر التعليم في أرجاء البلاد للذكور والإناث. وقد أسهم التعليم بشكل فاعل في رفع مستوى الثقافة والوعي بين المواطنين، وفي بلورة مجتمع متجانس ومتوحد.

٤ - حدث تغير شامل في البناء المهني صاحبه حراك اجتماعي واسع للغالبية العظمى من المواطنين. فقد تغيرت التركيبة المهنية بشكل جذري لأبناء البلاد. وهذه التغيرات في البناء المهني والحراك الاجتماعي صاحبها تغيرات في شبكة العلاقات الاجتماعية وظهور بعض القيم والمفاهيم الجديدة واندثرت بعض العادات والقيم القديمة.

٥ - أثر التغير الاجتماعي على النظام القرابي تأثيرا كبيرا؛ حيث انتهت معظم وظائف القبيلة الأساسية، وتراجعت أهميتها ودورها في حياة الأفراد. كذلك تقلص شكل الأسرة من الأسرة الممتدة المركبة، إلى الأسرة الممتدة البسيطة.

٦ - أحدث وجود العمالة المنزلية تأثيرات كبيرة وعميقة في بنية المجتمع العربي السعودي. فقد تغيرت كثير من الأدوار التي يقوم بها أفراد الأسرة، مما أسهم في تنمية الاتكالية وظهور أجيال ضعيفة مترفة لا تستطيع تحمل الصعاب ومواجهة مشاق الحياة.

نتائج وتوصيات الدراسة

أولاً: نتائج الدراسة

١ - يتضح من الدراسة أن التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي مرّ بأربع مراحل هي: مرحلة التوحيد، ومرحلة التوطين، ومرحلة اكتشاف

النفط، ومرحلة التنمية المخططة. وتميزت كل مرحلة بجملة من السمات والخصائص التي تعكس مسيرة التغير الاجتماعي.

٢ - تجسد مسيرة التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي تفاعل بناء بين ثوابت الشريعة الإسلامية ومستجدات العصر.

٣ - أسهمت مجموعة من العوامل الاجتماعية في إحداث التغير الاجتماعي، ويأتي في مقدمتها العامل السياسي، والعامل الدعوي، والعامل الاقتصادي.

٤ - لقد أسهمت العوامل الثلاثة السالفة في صياغة نموذج تنموي فريد، فقد عملت القيادة السياسية في ظل الموارد الاقتصادية ومساندة التيار الدعوي، على بلورة نموذج تنموي يأخذ بمستجدات العصر ومنتجات التقنية الحديثة ووسائل الرقي والتقدم مع الحفاظ على القيم والمبادئ الإسلامية.

٥ - لقد تجلّى التغير الاجتماعي في التحولات العميقة في بنية المجتمع وشبكة العلاقات الاجتماعية ومؤسسات الإنتاج، ويتضح ذلك بشكل كبير في مستوى التحضر والتركيب السكاني، وفي نطاق التعليم ومادته، وفي التركيبة المهنية والحراك الاجتماعي، وفي الوحدة القرابية، وفي بروز العمالة الوافدة.

٦ - يتضح من هذه الدراسة أن التغير الاجتماعي في المجتمع العربي السعودي لا يمكن تفسيره في ضوء إحدى النظريات العاملة، حيث لم يكن هناك عامل واحد مسؤول عن إحداث التغير الاجتماعي، وإنما هناك جملة من العوامل الاجتماعية أسهمت مجتمعة في إحداث التغير الاجتماعي.

٧ - ويتبين من هذه الدراسة كذلك أن مسيرة التغير الاجتماعي لا يمكن كذلك تفسيرها في ضوء افتراضات النظرية التحديثية، حيث كان التغير الاجتماعي في مجمله تفاعل بناء بين ثوابت الماضي ومستجدات العصر. فلم يكن

التغير الاجتماعي في المملكة العربية في أي من مراحل السالفة انقطاعاً عن الماضي أو نقيضاً له، كما تفترض النظرية التحديثية، وإنما كان امتداداً وتجديداً وتحديثاً في إطار إسلامي فريد، وهذا ما يجعل تجربة المملكة العربية السعودية فريدة في نموذجها وامتيزة في منهجها ومسيرتها. وبذلك تكون المملكة العربية السعودية أقامت نموذجاً فريداً للتحديث يناقض الأسس الرئيسة للنظرية التحديثية.

ثانياً: توصيات الدراسة

- ١ - لقد نجحت المملكة العربية السعودية في بناء نموذج تنموي فريد، ولكن التحدي مازال قائماً في الحفاظ على تميز هذا النموذج واستمراره، خاصة في العصر الراهن الذي يهدد فيه تيار العولمة ووسائل البث المباشر كل تميز ثقافي. وذلك يتطلب عمل دائم وجهود كبير من مؤسسات التنشئة المختلفة لتعزيز الهوية والحفاظ على التميز الثقافي، وبصبح الاتساق والتكامل بين مؤسسات التنشئة الاجتماعية ضرورة ملحة.
- ٢ - تعد العمالة الوافدة بشكل عام والعمالة المنزلية على وجه الخصوص، من العوامل التي قد تسهم في الترهل المبكر لهذا النموذج التنموي. لذلك ينبغي لحد من انتشار اليد العاملة الوافدة وقصرها على المجالات الضرورية. وتربية النشء على البذل والعطاء والمشاركة الفاعلة في القطاعات الإنتاجية.
- ٣ - يمثل التغير الاجتماعي في المملكة العربية السعودية نموذجاً فريداً، يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث، وذلك بطرق مظاهر التغير الاجتماعي المختلفة لتوضيح تميز هذا النموذج وتفرد.
- ٤ - تعد صناديق الأسر ومجالس العوائل من الظواهر الاجتماعية الحديثة، التي تؤدي وظائف مهمة من التواصل والتكافل والتعاون في المجتمع الحضري، هذه الظاهرة جديرة بالدراسة والبحث.

المراجع

أبوعلية، عبد الفتاح، ١٤٠٦، الإصلاح الاجتماعي في عهد الملك عبد العزيز.
الرياض: دار المريخ.

جريل، ن. س، ١٤١٠هـ، التحضر في الجزيرة العربية. ترجمة أبوبكر أحمد
باقادر. جدة: مكتبة الناشر.

حطب، زهير، ١٩٨٠م، تطور الأسرة العربية، والجذور التاريخية والاجتماعية
لقضاياها المعاصرة. بيروت: معهد الانماء العربي.

الخريجي، عبدالله، ١٤٠١، علم الاجتماع العائلي، مع دراسة للأسرة في الإسلام.
جدة دار الشروق.

الدباغ، ثريا العريض، ١٩٨٠، دور المرأة السعودية في التنمية. محاضرة مطبوعة
ألقيت في جامعة الملك سعود.

الدخيل، عبدالله عبد الرحمن، ١٤٠٦، المعوقات الاجتماعية للعمل والتنظيم في
القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير لم تنشر،
قدمت لقسم الاجتماع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. الدرس،
محمد، ١٤٠٨هـ، التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق. عمان: دار
مجدلاوي.

الريمحي، محمد غانم، ١٩٧٥م، البترول والتغير الاجتماعي في الخليج العربي.
الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع.

السيف، محمد بن إبراهيم، ١٤١٨هـ، المدخل إلى دراسة المجتمع العربي

السعودي: منهجية في علم الاجتماع وتحليل وظيفي للمجتمع ودروس علمية في التغير الاجتماعي والتربية الوطنية. الرياض: دار الخريجي للنشر والتوزيع.

العجلان، عبدالله بن محمد، ١٤٠٩، حركة التجديد والإصلاح في نجد في العصر الحديث. الرياض: دار الملك عبد العزيز.

العمري، بكر عمر، ووحيد حمزة هاشم، ١٤١٠، النظام السياسي السعودي. جدة: مكتبة مصباح.

العيدان، نورة إبراهيم، أثر الخدم على الأسرة السعودية، دراسة وصفية في مدينة الرياض. رسالة ماجستير، الرياض: جامعة الملك سعود.

عيسى، سيد، ١٤١٢هـ التنمية الاقتصادية وملامح منجزات خطط التنمية.

الغامدي، سعيد فالح، ١٤١٠، البناء القبلي والتحضر في المملكة العربية السعودية. الإسكندرية: المكت الجامعي الحديث

الغرفة التجارية، ب. ت. الوثيقة: النظام الأساسي للحكم، نظام مجلس الوزراء، نظام الشورى وأسماء الأعضاء، نظام المناطق وأسماء الأعضاء. الرياض: مجموعة العبيكان للاستثمار.

المارك، فهد، ١٣٨٢هـ. لمحات عن التطور الفكري في الجزيرة العربية في القرن العشرين، دمشق: مطابع ابن زيدون.

مصلحة الإحصاءات العامة، وزارة التخطيط، ١٤١٥هـ، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان في المملكة العربية السعودية، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

مطر، سيف الإسلام علي، ١٤٠٦، التغير الاجتماعي: دراسة تحليلية من منظور التربية الإسلامية. القاهرة: مطابع الوفاء.

المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ١٩٨١، البترول والتغير الاجتماعي في الوطن العربي.

الهواري، عادل مختار، ١٩٩٣م، التغير الاجتماعي في الوطن العربي. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

وزارة الداخلية، ١٤١٦هـ، العمالة الوافدة وقضايا الإحلال (السعودة) ورقة مقدمة في مؤتمر السعودة في مدينة الرياض.

المراجع الأجنبية

- 1 - Alabbadi A.H . 1980, Nomadic settlements In Saudi Arabia: A Socio-Historical And Anaaalytical Caase Study. Unpulished PH .D. Michingan state University.
- 2 - Al Hathlou, Saleh, and Narayanan. 1995, Introduction and Overview, in Urban development in Saudi Arabia. Riyadh: Dar AL Sahan.
- 3 - Al Khalifah, Abdullah H M. 1995, Urban Social Struccture ,in Urban development in Saudi Arabia. Riyadh: Dar Al Sahan.
- 4 - Al- Zahrani, Abdul-Razzag H. 1986 Saudi Arabia Development. sociological Study of Its Relation to Islam and Its Impacts on society, Unpulished PH .D. Washington state University.
- 5- Webeste, Andrew 1990 Introduction to the Sociology of Development , Houndmills: Macmillan Education LTD.
- 6 - Vago, Steven 1980, social Change. New York: Holt, Rinehart and Winston.
- 7 - Lauer, Robert H. 1977, Perspectives on Social Change. Boston: Allyn and Bacon, Inc.
- 8 - Murdaichy , A, 1989 ,Sudia Arabia in The Oil Era Boulder:Westpoint.